

مجلس الأمن

عرض موجز لعام ٢٠٠٨

في إطار مساعي مجلس الأمن العالمية لوقف النزاعات وتيسير الانتقال إلى السلام، قاد المجلس عام ٢٠٠٨، حركة التقدم في إطار الجهود الطويلة الأجل لحفظ السلام وواجه أزمة غزة في نهاية العام

على الرغم من الأزمات الجديدة في كينيا وجورجيا والقرن الأفريقي المعروضة على مجلس الأمن، تضمن الجزء الأعظم من عمل المجلس لعام ٢٠٠٨ الدفع قدماً بمبادرات كثيرة كان قد أذن بها في العام السابق تتعلق بالأزمات القائمة، ومن ضمنها نشر ترتيبات مبتكرة لحفظ السلام في السودان، وتنفيذ اتفاقات واعدة في الشرق الأوسط ومختلف حالات النزاع في أفريقيا.



وعقد المجلس ما مجموعه ٢١٧ جلسة علنية عام ٢٠٠٨، وهي زيادة ملحوظة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، حيث عقد ١٧٠ جلسة وأصدر ٤٨ بياناً رئاسياً واتخذ ٦٤ قراراً. ومرة أخرى، سعى المجلس جاهداً للتوصل إلى توافق آراء من أجل تفعيل قراراته، مع الإشارة إلى أن أربع قرارات فقط تطلبت تصويتاً، وأن قراراً واحداً فقط انتهى بلجوء بعض الدول الدائمة العضوية إلى استخدام حق النقض.

وفي إطار المقررات التي اتخذت بعد سعي جاد في عام ٢٠٠٧ ونفذت عام ٢٠٠٨، تواصل الاهتمام بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للتخفيف من حدة المعاناة وتيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى هذا الإقليم الذي تمزقه النزاعات غربي السودان. وقد أعاق التقدم البطيء إنما المطرد لهذا النشر تعثر الحالة السياسية، والافتقار إلى الطائرات المروحية وغيرها من الإمكانيات، والمشاكل اللوجستية واستمرار المعارك. وأشرف مجلس الأمن أيضاً على نشر "حضور متعدد الأبعاد" في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد المجاورتين، الذي أذن به المجلس عام ٢٠٠٧ لحماية العمليات الإنسانية والمشردين من شر الجماعات المسلحة. وقامت قوات تابعة للاتحاد الأوروبي بدعم بعثة الأمم المتحدة في

جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. غير أن المجلس اعتبر أن الحالة لا تزال "هشة"، وقرر من ثم أن يضيف عنصراً عسكرياً يتبع الأمم المتحدة لدى انتهاء ولاية القوة الأوروبية في أوائل ٢٠٠٩.

وفي هذه الأثناء، تمكنت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أذن بها المجلس أيضاً عام ٢٠٠٧، مع احتمال أن تعقبها بعثة تابعة للأمم المتحدة، من تقديم المساعدة إلى العمليات الإنسانية، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة استشراء الفوضى. واستطاع المجلس أن يتصدى بحزم لمشكلة القرصنة المتفاقمة قبالة ساحل الصومال مع تأكيده مجدداً أنها تعزى أساساً إلى عدم وجود حكومة ناجزة في الصومال. غير أن أغلب أعضاء المجلس رأوا أن الظروف لم تتوفر بعد لكي تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، نظراً لعدم وجود سلام يطلب حفظه.

ومن التحديات البارزة الأخرى التي واجهها المجلس تدعيم العديد من الاتفاقات السياسية الواعدة إنما الهشة التي تم التوصل إليها عام ٢٠٠٧. فالاتفاقات التي تم التوصل إليها في أنابوليس، ماريلاند، في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، والساعية إلى اعتماد تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بحلول أواخر ٢٠٠٨، لم تحقق هدفها النهائي، وقدم المجلس دعمه، رغم ذلك، للجهود التي بذلتها المجموعة الرباعية الدبلوماسية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة) لمواصلة المفاوضات المباشرة طوال العام على الرغم من اندلاع أعمال العنف. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس أول قرار له في أكثر من أربع سنوات ونصف السنة بشأن الشرق الأوسط مؤكداً من جديد أهمية عدم عودة عملية أنابوليس والمفاوضات اللاحقة إلى الوراء، مع حرصه على التعبير عن موقف موحد إثر انهيار وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. وقد أصدر بياناً صحافياً عوضاً عن عقد جلسة علنية للتعبير عن آراء الدول الأعضاء، ولكن الحصيلة المتزايدة من الضحايا المدنيين في غزة دفعت به إلى عقد جلسة علنية في الساعات الأخيرة من عام ٢٠٠٨.

وفي العام الماضي، أحرز اتفاق واغادوغو لإنهاء الانقسام الحاصل في كوت ديفوار بعض التقدم إنما اعترضته أيضاً عقبات أساسية، مما دفع بالمجلس إلى حث أطراف النزاع على إجراء الانتخابات التي تأجلت ثلاث مرات، بحلول ربيع ٢٠٠٩. وفي غضون ذلك، شهد اتفاق السلام الشامل في السودان بين الشمال والجنوب الذي قضى بتعاون الأطراف في إطار حكومة وحدة وطنية بعض الانتكاسات حين تفجرت التوترات بشأن منطقة أبيي الغنية بالنفط المتنازع عليها، وأسفرت عن اقتتال وزيادة أعداد المشردين؛ وقد دعم المجلس خريطة

طريق لإرساء الاستقرار في المنطقة، طالباً إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم المساعدة لهذا الجهد. أما الاتفاقات التي تم التوصل إليها أوائل ٢٠٠٨ لإنهاء النزاع في الأقاليم الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فقد انتهكتها عملية هجومية مكثفة شنها جيش لوران نكوندا للمتمردين، مما حمل المجلس على إعادة تركيز عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حول حماية المدنيين وتنفيذ الاتفاقات شرقي البلاد.

وأشرف المجلس على إنهاء دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، الأمر الذي تقرر العام الماضي، وعلى انتقال المهمة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون المراد له أن يتعاون مع لجنة بناء السلام. وفي هذه الأثناء، انتهى دور بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بسبب العقبات التي فرضتها الحكومة الإريترية على عملياتها.

وكان المجلس قد أوضح عام ٢٠٠٧ أن التفويض الذي منحه للقوة المتعددة الجنسيات في العراق سوف ينتهي العمل به في أواخر ٢٠٠٨، ومن ثم فقد أكد تمديد الترتيبات المحددة لإيداع العائدات الناجمة عن بيع الوقود الأحفوري في صندوق التنمية للعراق باعتبارها جزءاً من قرار يمتد العمل به حتى أواخر ٢٠٠٩. وقرر المجلس أيضاً أن يستعرض جميع القرارات المتعلقة بالعراق التي صدرت منذ عام ١٩٩٠.

وفي مجالات أخرى، تواصل الخلاف حول تحديد النزاعات المحلية التي يجب أن تعتبر ضمن نطاق اختصاص المجلس. وظلت ميانمار على جدول الأعمال، وعرضت على المجلس الحالة في كينيا بعد أن أثارت الانتخابات موضع النزاع استجابة عنيفة أوائل عام ٢٠٠٨. غير أن الجزاءات المقترحة فرضها على زمبابوي في أعقاب أعمال عنف مماثلة اندلعت بسبب الانتخابات استقطبت حقي النقض الوحيدين بعد أن صرّح كل من الاتحاد الروسي والصين أنهما لا يعتبران الحالة في هذا البلد الواقع في الجنوب الأفريقي تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

ومن بين الأزمات الجديدة، استقطبت أيضاً المعارك الدائرة بين إريتريا وجيبوتي والحرب المفتوحة التي اندلعت في جورجيا اهتمام المجلس كثيراً عام ٢٠٠٨، وكذلك فعلت بنوداً أخرى مدرجة باستمرار على جدول أعماله مثل موضوع عدم الانتشار في إيران؛ والحالة الأمنية في تيمور - ليشتي، وغينيا - بيساو، وهاتي، والتحول الديمقراطي في نيبال؛ واستكمال المحاكم الدولية القائمة.

وكما في السنوات الأخيرة، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية كثيرة قدمها مسؤولو الهيئات الإنسانية وحقوق الإنسان، وكذلك مسؤولو لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية. وظلت القضايا المواضيعية، وبخاصة الإرهاب وحماية المدنيين، تنصدر جدول أعمال المجلس في جلساته العلنية ولجانته الفرعية. وأدرج نزع السلاح العام على جدول الأعمال

للمرة الأولى من سنوات كثيرة أثناء رئاسة كوستاريكا للمجلس التي حثت على إعادة تخصيص النفقات العسكرية لأغراض التنمية، مع أن بعض الأعضاء اعتبر أن المجلس ينتزع بذلك مجالاً من الأنسب تركه للجمعية العامة.

وذهب الأعضاء في بعثتين أوفدهما المجلس. فتوجهت البعثة الأولى إلى أفريقيا من ١ إلى ١٠ حزيران/يونيه لتقييم التقدم المحرز في السودان، والصومال، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار. وزارت البعثة الثانية أفغانستان من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، صرح على إثرها ممثل إيطاليا في إحاطة إعلامية أن هذا البلد لا يعاني من أزمة أمنية بل يواجه حالة أمنية صعبة.

وانتخبت الجمعية العامة أوغندا، وتركيا، والمكسيك، والنمسا، واليابان أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن لفترة سنتين ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد حلت هذه الدول محل إندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبنما، وجنوب أفريقيا التي انتهت فترة عضويتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وستظل بوركينافاسو، وفييت نام، وكرواتيا، وكوستاريكا، وليبيا، أعضاء في المجلس المؤلف من ١٥ دولة عضواً خلال عام ٢٠٠٩، مع العلم أن الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية هي دول دائمة العضوية.

وفي ما يلي موجزات لأهم الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن العام الماضي:

أفريقيا

السودان: دارفور

خلال السنة التي أعقبت انتقال السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أحرز انتشار البعثة تقدماً مطرداً ولكنه "كان بطيئاً جداً من حيث إحداث تحسينات حقيقية بالنسبة إلى المواطنين العاديين على أرض الواقع"، فظل هؤلاء عرضة للتهريب والتشريد بسبب النزاع الذي نشب عام ٢٠٠٣ بين المتمردين والحكومة ومليشيات الجنجويد الحليفة، كما جاء في كلمة أمام المجلس ألقاها آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر (النشرة الصحفية SC/9550).

وقد أشير إلى هذا التقييم - إلى جانب المطالبة بتوفير الإمكانيات التي تحتاج إليها البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور - في إحاطات إعلامية دورية خلال هذا العام قدمها السيد لوروا، وسلفه السيد جان ماري غيهنو وغيرهما (النشرات

الصحفية SC/9222، SC/9243، SC/9271، SC/9304، SC/9330، SC/9485). وفي الجلسة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر، أعلنت السيدة سوزانا مالكوروا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور توشك أن تحقق هدفها الذي يقضي بتخفيض قوتها المأذون بها، وحجمها ١٩ ٥٥٥ عنصراً، بنسبة ٦٠ في المائة، بنهاية العام، ولكنها تنوء تحت عبء انعدام الأمن والمشاكل اللوجستية والافتقار إلى الطائرات المروحية وغيرها من الموارد البالغة الأهمية. وفقدت البعثة ٢١ من موظفيها خلال العام، وأدان المجلس بشدة الهجمات التي تعرضت لها البعثة في كانون الثاني/يناير وفي تموز/يوليه (النشرتان الصحفيتان SC/9224 و SC/9397). ومُدِّت ولاية البعثة في ٣١ تموز/يوليه (النشرة الصحفية SC/9412) حتى التاريخ نفسه من عام ٢٠٠٩. وخلال العام، ذكّر المجلس في جميع الإحاطات الإعلامية بأن التقدم السياسي أمر بالغ الأهمية من أجل وضع حد للمعاناة وتوفير الظروف المؤاتية لتنفيذ عمل بعثة حفظ السلام. غير أن الأطراف لم يظهروا العزم على وقف القتال والبناء على محادثات ٢٠٠٧ التي جرت في سرت، ليبيا، حسب ما أفاد المجلس السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، والسيد سليم أحمد سليم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، والسيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام (النشرتان الصحفيتان SC/9304 و SC/9370). وعوضاً عن ذلك، شهد هذا العام قتالاً بين الفصائل وجرائم ارتكبتها المتمردون، لا سيما حركة العدل والمساواة، أعقبتها حملة عسكرية برية وجوية واسعة النطاق شنتها الحكومة السودانية، مما أسفر عن وقوع العديد من القتلى في صفوف المدنيين وعن تشريد عشرات الآلاف إضافة لما سبق. وفي بيان رئاسي صدر في ١٣ أيار/مايو (النشرة الصحفية SC/9329)، أدان المجلس بشدة الاعتداء الذي شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو على أطراف العاصمة السودانية الخرطوم.

وعلى جبهة حقوق الإنسان، حثّ المجلس، في بيان رئاسي صدر في ١٦ حزيران/يونيه (النشرة الصحفية SC/9359) الحكومة على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل وضع حد للإفلات من العقاب في دارفور، بعد أن أحرر لويس مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الدولية، المجلس في ٥ حزيران/يونيه بأن "إقليم دارفور بأكمله ساحة جرائم"، ملقياً المسؤولية على "جهاز الدولة بأكمله" في السودان (النشرة الصحفية SC/9349). وشهد المجلس انقساماً إثر مطالبة المدعي العام لاحقاً بإصدار أمر بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير - بتهم تتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على تمديد ولاية البعثة (النشرة الصحفية SC/9412) لأن نص القرار لم يتضمن الاتهام. وقالت دول أعضاء أخرى في مجلس

الأمن إنها تريد تعليق توجيه اتهام أو فصل هذا الإجراء عن المسائل المتعلقة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بسبب الحاجة إلى تعاون الحكومة من أجل نشر البعثة. ومع تصميم المحكمة الجنائية الدولية على البت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في مسألة إصدار أمر بالقبض على الرئيس البشير، مثل السيد مورينو - أوكامبو مرة ثانية أمام المجلس في ٣ كانون الأول/ديسمبر للحث على اتخاذ إجراء موحد يكفل تنفيذ أي أمر بالقبض.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، مدد المجلس ولاية فريق الخبراء الذي يتولى رصد حظر الأسلحة المفروض على دارفور لغاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (النشرة الصحفية SC/9497).

جنوبي السودان

دعماً لاتفاق السلام الشامل الذي أنهى ٢١ عاماً من الحرب الأهلية جنوبي السودان عام ٢٠٠٥، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (النشرة الصحفية SC/9317)، داعياً حكومة الوحدة الوطنية إلى التحضير لإجراء الانتخابات وقبول المراقبة في منطقة أبيي الغنية بالنفط المتنازع عليها، بعد أن أعلن السيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطة إعلامية، أن السلام فيها لا يزال هشاً (النشرة الصحفية SC/9256).

وعقب أعمال العنف التي اندلعت في ١٨ أيار/مايو بمنطقة أبيي وأحرقت خلالها المدينة ونُهبت وشرد ٥٠.٠٠٠ شخص من منازلهم، أصدر المجلس بياناً رئاسياً يرحب بالاتفاق على خريطة طريق للمنطقة ويحث الطرفين - حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان - على استغلال الفرص التي أتاحتها الاتفاق لتسوية جميع الخلافات العالقة، ومن ضمنها ترسيم الحدود (النشرة الصحفية SC/9371). وفي ١٨ آب/أغسطس، قدم السيد قاضي مرة ثانية إحاطة إعلامية إلى المجلس، فأعلن أن بعثة الأمم المتحدة في السودان أدت واجبها إبان أزمة أبيي قائلاً مع ذلك بضرورة استعراض ولاية البعثة (النشرة الصحفية SC/9424). وفي إحاطة إعلامية مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (النشرة الصحفية SC/9493)، أعلن السيد إدومون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أن الأطراف تعمل معاً وأن المشردين يعودون إلى منازلهم، غير أن التحدي البارز الذي يبقى مطروحاً يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والاتفاق على المسائل الأساسية الأخرى الواردة في اتفاق السلام الشامل.

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

زارت بعثة المجلس التي استغرقت أسبوعاً السودان، والصومال، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وقدم البلدان المشاركون في قيادة البعثة - جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة - للمجلس إحاطة عن نتائج زيارة البعثة لهذه البلدان في ١٨ حزيران/يونيه (النشرة الصحفية SC/9363).

وبعد زيارة للسودان وتشاد، أبلغ السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، المجلس في ٣ كانون الأول/ديسمبر أن الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية في السودان بلغت أقصى ما يمكن أن تبلغه في عام ٢٠٠٨ بعد سرقة أكثر من ٢٦١ سيارة واقتحام ١٧٢ مجمعا. وفي جنوب السودان، أدى العنف في مدينة أبيي إلى المزيد من التشرد. وفي البلد المجاور، تشاد، خفت حدة التوتر منذ الهجوم على العاصمة في شباط/فبراير، غير أن الوضع لا يزال هشاً بسبب استمرار التوتر في دارفور وما لذلك من أثر، بالإضافة إلى أن اللصوصية خطر يهدد الأشخاص المشردين والعاملين في المجال الإنساني في شرق البلد (النشرة الصحفية SC/9517).

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذه الإحاطة أعلن السيد فال أن الحوار السياسي الشامل الذي طال انتظاره سيجري في كانون الأول/ديسمبر في بانغي وسيركز على ما يلي: الشؤون السياسية وسلامة الحكم؛ والأمن والجماعات المسلحة؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيساعد الاجتماع الذي يستغرق أسبوعين على توفير البيئة السلمية المطلوبة لإجراء الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠. (النشرة الصحفية SC/9515).

تشاد

إزاء تصعيد الجماعات المسلحة للعنف ضد حكومة تشاد، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في ٤ شباط/فبراير أدان فيه الهجمات بلهجة شديدة ورحب بجهود المساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وأدان المجلس مرة ثانية في ١٦ حزيران/يونيه الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة منذ ١١ حزيران/يونيه والمحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار تشاد بالقوة. وحث المجلس كافة الأطراف على احترام اتفاق سرت الذي تم التوصل إليه في

٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بين الحكومة وجماعات التمرد الرئيسية. (النشرتان الصحفيتان SC/9360 و SC/9238).

جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والمنطقة دون الإقليمية

بهدف التصدي للأخطار الإنسانية التي تشكلها الجماعات المسلحة في محيط منطقة دارفور في السودان، أجاز المجلس سنة ٢٠٠٧ "وجوداً متعدد الأبعاد" في شرقي تشاد وشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى يتكون من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد الجديدة، بالإضافة إلى القوات التي يجري نشرها بقيادة الاتحاد الأوروبي.

وخلال إحاطة بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر، أبلغ السيد فكتور دا سيلفا أنجيلولو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، المجلس بأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لا يزال هشاً وأن من المهم أن يكون هناك حضور دولي فعال في المنطقة عندما تغادرها قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أبلغ السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، المجلس بأن من الضروري إنشاء عملية للأمم المتحدة لتفادي حدوث فراغ أمني عند انتهاء ولاية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وفي اليوم نفسه، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ معرباً عن نيته الإذن لعنصر عسكري تابع للأمم المتحدة بخلافة قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي عندما تنتهي ولايتها في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ (النشرتان الصحفيتان SC/9449 و SC/9454).

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ السيد دا سيلفا أنجيلولو المجلس بأن تشاد وافقت على نشر قوة تابعة للأمم المتحدة مكونة من ٩٠٠ جندي بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ وأطلع المجلس على الخيارات المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى (النشرة الصحفية SC/9536).

الصومال

اجتمع المجلس ١٦ مرة بشأن الصومال واستمع إلى طلبات بالإذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات أو إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - التي مُدّدت ولايتها لستة أشهر مرتين خلال السنة - والتصدي لموضوع القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وفي ١٥ شباط/فبراير، وجهت المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي نداء "رسمياً" طلبت فيه التعجيل بالعمل على نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال بغية المساعدة على إحلال الاستقرار على المدى الطويل في البلد وإعادة إعمارته (النشرة الصحفية SC/9249). وفي ٢٠ آذار/مارس، دعا السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، المجلس إلى توسيع حضوره هناك بشكل كبير (النشرة الصحفية SC/9282). وفي ١٥ أيار/مايو، وافق المجلس على نهج ذي ثلاث شعب كان قد اقترحه الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ آذار/مارس يقوم على مواءمة الجهود السياسية، والأمنية والبرنامجية للأمم المتحدة "على نحو متسلسل وبحيث يعزز كل منها الآخر" (النشرتان الصحفيتين SC/9505 و SC/9331).

وفي إحاطة بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه، قال الممثل الخاص للأمين العام إن الاتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال قد أتاح الفرصة الأولى من نوعها خلال عقد من الزمان لإنهاء العنف المنتشر وحث مجلس الأمن على أن يبعث برسالة دعم قوية ربما من خلال تحويل تبعية "بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال" أو نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار (النشرة الصحفية SC/9404). وفي بيان رئاسي مؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر، رحب المجلس بالتوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في جيبوتي وأحاط علماً بطلب الأطراف أن تأذن الأمم المتحدة بقوة دولية لتحقيق الاستقرار وتقوم بنشرها في غضون ١٢٠ يوماً (النشرة الصحفية SC/9440).

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطتين إحداهما من ممثل عن الأمانة العامة، والأخرى من ممثل عن الاتحاد الأفريقي حيث أبلغا أعضاء المجلس بأن مقترح إنشاء قوة متعددة الجنسيات تسبق عملية محتملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لم يحظ بعد بتعهدات كبيرة من حيث تقديم الجنود أو الموارد أو القيادة.

ولمواجهة تزايد عدد حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال، أصدر المجلس القرار ١٨١٦ المؤرخ ٢ حزيران/يونيه الذي أذن بموجبه للدول بدخول المياه الإقليمية للصومال، لمدة ستة أشهر، بغرض قمع القرصنة بكل السبل الممكنة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، دعا المجلس الدول المهتمة بأمن الأنشطة البحرية إلى نشر سفن حربية وطائرات عسكرية لمحاربة القرصنة بصورة نشطة في أعالي البحار قبالة سواحل الصومال. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، مدد المجلس الإذن لفترة ١٢ شهراً، وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أذن المجلس للدول والمنظمات الإقليمية، من خلال القرار ١٨٥١، باستخدام عمليات برية في الصومال لمكافحة القرصنة (النشرات الصحفية SC/9344 و SC/9467 و SC/9514 و SC/9541).

وبهدف السيطرة على تدفق السلاح إلى الصومال، مدد المجلس في ٢٩ نيسان/أبريل ولمدة ستة أشهر ولاية فريق الرصد المعني بالصومال المكلف برصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى الصومال، الذي أنشئ وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أعيد إنشاء فريق الرصد بولاية موسعة لمدة سنة واحدة. كما عزز المجلس حظر توريد الأسلحة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بفرض قيود على السفر وتجميد الأصول بالنسبة للأفراد والكيانات المتورطة في أنشطة تشكل تهديدا للسلم والعمليات السياسية وتعيق تقديم المساعدة الإنسانية (النشرات الصحفية SC/9315 و SC/9546 و SC/9504).

وأدان المجلس أيضا بأشد العبارات، من خلال بيان رئاسي مؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، الهجمات الانتحارية الإرهابية التي وقعت في مدينتي هرجيسا وبوساسو الصوماليتين في اليوم السابق مستهدفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتب حكومية مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى (النشرة الصحفية SC/9491).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

طغى على الجلسات العشر التي خصصها المجلس هذه السنة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قلق بالغ إزاء استمرار العنف في المقاطعات الشرقية للبلد وما صاحب ذلك من خسائر في صفوف المدنيين. وأدان بيانان رئاسيان صدرا في تشرين الأول/أكتوبر، بلهجة شديدة، الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة في المقاطعة الشرقية (النشرة الصحفية SC/9477)، ثم الهجوم المكثف الذي شنه لوران نكوندا وتنظيم "المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب" التابع له فكاد يسيطر على مدينة غوما، عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية متسببا في قتل وترهيب وتشريد الآلاف (النشرة الصحفية SC/9488).

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام المجلس بأن ٢٥٠.٠٠٠ شخص قد شردوا خلال معارك ذلك الشهر وحده، مشددا على أنه ينبغي إعادة تشكيل الهيكل التشغيلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد عشر سنوات من إنشاء البعثة بغرض التصدي للقتل الموجودة في شرق البلد (النشرة الصحفية SC/9511).

وبناء على ذلك، عزز المجلس ولاية البعثة، التي مُددت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وأعيد تركيز عملها ليشمل حماية المدنيين في المقاطعات الشرقية (النشرة الصحفية SC/9552).

وبدأت السنة بنبرة أكثر تفاؤلاً مع صدور بيان رئاسي يرحب باتفاق وقف إطلاق النار والمصالحة الذي تم التوصل إليه بين ممثلي الحكومة والجماعات المسلحة في الاجتماع الذي عُقد في غوما في الفترة من ٦ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير. وفي قرار صادر في كانون الثاني/يناير، أذن المجلس أيضاً لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم المساعدة إلى السلطات الكونغولية فيما يخص تنظيم الانتخابات المحلية والإعداد لها وإجرائها (النشرة الصحفية SC/9236).

وفي ١٥ شباط/فبراير، مدد المجلس بقراره ١٧٩٩ نظام الجزاءات ويشمل حظر توريد الأسلحة إلى الجماعات المسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول ضد المخلين بالحظر، حتى ٣١ آذار/مارس. ومدد نظام الجزاءات من جديد بالقرار ١٧٩٩ المؤرخ ٣١ آذار/مارس لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر، مع إضافة بعض تغييرات تقنية. ومدد النظام مجدداً في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مع إجراء بعض تغييرات أيضاً. (النشرات الصحفية SC/9236 و SC/9289 و SC/9553).

منطقة البحيرات الكبرى

في ١٣ آذار/مارس، وبعد أن أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء استمرار وجود الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مما يكرس انعدام الأمن في المنطقة بأسرها، اعتمد القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) الذي طلب من خلاله إلى أعضاء هذه الجماعات إلقاء السلاح فوراً. وطلب المجلس أيضاً إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات المسلحة الرواندية السابقة (سابقاً القوات المسلحة الرواندية/”إنترهاموي“)، وغيرهما من الجماعات الرواندية المسلحة التي تعمل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتوقف فوراً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم. كما دعا المجلس إلى تنفيذ التزامات الحكومتين الكونغولية والرواندية المنصوص عليها في إعلان نيروبي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. (النشرة الصحفية SC/9257).

وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أذان المجلس بقوة الهجمات التي شنها قبل ذلك بقليل جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وطلب إلى هذا الجيش وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم وإطلاق سراح جميع النساء والأطفال وسائر الأشخاص غير المحاربين فوراً. (النشرة الصحفية SC/9555).

ورحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذت قبل قليل من أجل عودة السلم والاستقرار إلى منطقة البحيرات الكبرى، وأنهى في ١٠ تموز/يوليه، بقراره ١٨٢٣ (٢٠٠٨)، عدة إجراءات كان قد فرضها في أعقاب أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا سنة

١٩٩٤، وكان الهدف منها حظر بيع وتقديم الأسلحة والمواد المتصلة بها بغرض استخدامها في ذلك البلد (النشرة الصحفية SC/9393).

بوروندي

تدهور الوضع السياسي والأمني في بوروندي بشكل كبير خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٨. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء اندلاع المواجهات بين حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع الوطني البوروندي داعمي الطرفين إلى استئناف الحوار للتغلب على العراقيل التي تعيق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (النشرة الصحفية SC/9309).

واستمع المجلس إلى إحاطتين إحداهما في ٢٢ أيار/مايو والأخرى في ٢٦ آب/أغسطس، قدمهما رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي. وركزت الإحاطتان على الوضع الاقتصادي الدولي والوطني الذي أدى إلى تعقيد عملية بناء السلام، وعلى التقدم المحرز، والعراقيل التي تقف في وجه تنظيم انتخابات حرة عادلة سنة ٢٠١٠ كما هو مقرر (النشرتان الصحفيتان SC/9338 و SC/9433).

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ السيد تشارلز نكاكولا، وزير الدفاع لجنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي، المجلس أن الحكومة البوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية قد توصلا إلى اتفاق في ٤ كانون الأول/ديسمبر بشأن القضايا التي كانت تهدد بتقويض اتفاق وقف إطلاق النار الشامل (النشرة الصحفية SC/9531).

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، مدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (النشرة الصحفية SC/9554).

كوت ديفوار

مدد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوة الفرنسية الداعمة لها حتى ١٥ كانون الثاني/يناير، ثم مددها مرة أخرى حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للمساعدة في تنظيم انتخابات حرة وعادلة من المقرر إجراؤها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، جدد المجلس أيضا حظر توريد الأسلحة وحظر تجارة الماس المفروضين على كوت ديفوار لسنة أخرى وكذلك الإجراءات المالية وتلك

المتعلقة بالسفر المتخذة في حق الأفراد الذين يهددون العملية السلمية في هذا البلد الواقع في غرب أفريقيا (النشرات الصحفية SC/9225 و SC/9409 و SC/9486).

وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل، رحب المجلس ترحيباً حاراً بموافقة السلطات الإيفوارية على مقترح اللجنة الانتخابية المستقلة بتنظيم الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من المقرر في الأصل أن تعقد الانتخابات في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. (النشرة الصحفية SC/9315).

وعلى إثر الإحاطة التي قدمها السيد تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر حول الصعوبات القائمة في مجال عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، أصدر المجلس بياناً رئاسياً في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب من خلاله عن قلقه البالغ إزاء احتمال تأخير الانتخابات للمرة الثالثة [ألغيت الانتخابات في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر] (النشرتان الصحفيتين SC/9482 و SC/9496).

ليبيريا

مواصلة لتنفيذ عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا التي بدأت سنة ٢٠٠٧، مدد المجلس ولاية البعثة في ٢٩ أيلول/سبتمبر لسنة واحدة. وقلّص المجلس الوجود العسكري بعدد ١٤٦٠ فرداً، ولكنه زاد وجود الشرطة بعدد ٢٤٠ شرطياً (النشرة الصحفية SC/9461).

وفي ١٤ نيسان/أبريل، قدمت السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إحاطة لمجلس الأمن، قالت فيها إن ليبريا، التي خلت من النزاع منذ سنة ٢٠٠٣ بعد حرب أهلية مدمرة دامت ١٤ عاماً، قد صارت الآن مكاناً للأمل. بيد أن هذا الأمل يكدر صفوه سلام ضعيف وهش حيث لا يزال حفظ الأمن يعتمد اعتماداً كبيراً على وجود القوات العسكرية والشرطة التابعة للأمم المتحدة (النشرة الصحفية SC/9297).

وفي ١٨ حزيران/يونيه، جدد المجلس حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ولاية فريق الخبراء المكلف برصد تمويل الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛ وامتثال تجميد أصول الرئيس السابق تشارلز تايلر؛ وامتثال الحكومة نظام إصدار شهادات الماس المعروف بعملية كيمبرلي؛ وتشريعات الغابات الصادرة حديثاً؛ والتقدم المحرز في قطاعي الخشب والماس. وتم بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر تمديد ولايتي الجزاءات وفريق الخبراء مرة أخرى حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (النشرتان الصحفيتين SC/9362 و SC/9547).

سيراليون

بغية تعزيز التقدم الذي تحرزته سيراليون وهي تخرج من حرب أهلية مدمرة وضعت أوزارها في ٢٠٠٢، قرر المجلس في ٤ آب/أغسطس إنشاء مكتب لبناء السلام في ذلك البلد الواقع في غرب أفريقيا (النشرة الصحفية SC/9414). وجاء ذلك الإجراء بعد الإحاطة التي قُدمت في ٧ أيار/مايو حول آخر تقرير للأمين العام قال فيه إن الحكومة قطعت أشواطاً طويلاً في برنامجها الإصلاحية جنباً إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون الذي حل محل بعثة حفظ السلام السابقة (النشرة الصحفية SC/9325).

وأجاز المجلس مكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد لبناء السلام في سيراليون خلال الاثني عشر شهراً التي تلت إنهاء مهام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وكُلف المكتب الجديد بمنح الأولوية لمساعدة الحكومة على إيجاد حل للتوترات السياسية، واستكمال الإصلاحات، وتعزيز قطاع العدالة، وإجراء إصلاح أمني وتمكين الشباب والنساء. وعند قيامه بذلك، سيدعم المكتب الأطر التي أنشئت جنباً إلى جنب مع لجنة بناء السلام، التي وضعت سيراليون على قائمة الحالات الأولى في جدول أعمالها.

غينيا - بيساو

اجتمع المجلس أربع مرات للنظر في الوضع في غينيا - بيساو مركزاً على جهود بناء السلام والانتخابات والأخطار والتهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات على الاستقرار. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بمساعدة البلد منذ سنة ١٩٩٩ عقب انتهاء الحرب الأهلية سنة ١٩٩٨. وكانت سيراليون قد صارت، السنة الماضية، البلد الثالث الذي يدخل ضمن اختصاصات لجنة بناء السلام.

واستمع المجلس إلى إحاطتين إحداهما في ٢٦ آذار/مارس من ممثل الأمين العام المكلف بغينيا - بيساو، والأخرى في ٢٥ حزيران/يونيه من رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لغينيا - بيساو، ثم استمع إلى إحاطة ثالثة يوم ٢٥ حزيران/يونيه من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (النشرتان الصحفيتان SC/9285 و SC/9373).

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدم السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى مجلس الأمن، لاحظ فيها أن الجهود الدولية الحالية الرامية إلى مساعدة البلد على تعزيز قدراته الوطنية لمحاربة تجار المخدرات - الذين صاروا يشكلون

تهديدا أكبر للبلد ولجيرانه - ليست كافية. وأوصى بإرسال فريق خبراء لدراسة المشكلة (النشرة الصحفية SC/9468).

وفي بيان رئاسي مؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد أن رحب المجلس بالتزام الحكومة بتنظيم انتخابات تشريعية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أنه لا يزال يساوره القلق البالغ من استمرار نمو الاتجار بالمخدرات ودعا إلى مواصلة الدعم الدولي في مجال بناء قدرات سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية. كما أعرب المجلس عن قلقه من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وشجّع الحكومة على مواصلة الحوار والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية (النشرة الصحفية SC/9437).

إثيوبيا وإريتريا

في ٣٠ حزيران/يونيه، أهدى المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه. وكانت العملية قد أنشئت في أعقاب حرب الحدود التي اندلعت بين البلدين خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وأعرب المجلس عن أسفه، وهو ينهي البعثة، لما تضعه إريتريا من عقبات أمام عمل البعثة، الأمر الذي بلغ حدا يقوّض أساس ولاية البعثة، وأجبرها على نقل مقرها مؤقتا. كما شدد المجلس على ألا يشكل ذلك مساسا بواجبات البلدين وفقا لاتفاقي الجزائر لسنة ٢٠٠٠. وأحاط علما برفض الطرفين كليهما للخيارات التي اقترحتها الأمين العام على سبيل المتابعة، وكانت بمثابة تدابير لمنع التزاع هدفها إظهار التزام المجتمع الدولي بإيجاد حل سلمي لتزاعهما الحدودي. (النشرة الصحفية SC/9410).

وفي كانون الثاني/يناير، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ٣١ تموز/يوليه طالبا أن يتخذ البلدان على الفور خطوات محددة لاستكمال العملية التي انطلقت مع اتفاقي الجزائر لسنة ٢٠٠٠ من خلال تمكين التعليم المادي للحدود (النشرة الصحفية SC/9237). وأدان بيان رئاسي مؤرخ ١٥ شباط/فبراير، بقوة، الحكومة الإريترية بسبب عدم تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وكذلك بسبب العراقيل والمشاكل اللوجستية التي وضعتها في طريق محاولات نقل البعثة (النشرة الصحفية SC/9250). وصدرت نفس الإدانة عن بيان رئاسي صادر في ٣٠ نيسان/أبريل (النشرة الصحفية SC/9318).

الصحراء الغربية

منح مجلس الأمن، في ٣ نيسان/أبريل، تمديدا لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة تنتهي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. والبعثة موجودة في هذا الإقليم

غير المتمتع بالحكم الذاتي منذ سنة ١٩٩١ لرصد وقف إطلاق النار بين المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) ولعمل استفتاء لتقرير المصير توقف إجراؤه منذ فترة طويلة (النشرة الصحفية SC/9319).

زمبابوي

مع تردي الوضع في زمبابوي و "شدة ارتفاع وتيرة العنف" فيما بين الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٩ آذار/مارس وجولة الإعادة التي كان مقررا عقدها في ٢٧ حزيران/يونيه، قدم السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس في ٢٣ حزيران/يونيه. وأدان المجلس، في بيان رئاسي، إجراءات الحكومة بجرمان مناوئتها السياسيين من الحق في تنظيم الحملة الانتخابية دون قيود، معربا على أسفه لغياب شروط إجراء إعادة للانتخابات بشكل حر وعادل، ولاحظ المجلس ضرورة احترام نتائج انتخابات ٢٩ آذار/مارس. (النشرتان الصحفيتان SC/9368 و SC/9369).

وفي ٨ تموز/يوليه، أبلغت نائبة الأمين العام السيدة أشا - روز ميغرو المجلس بأن ثلاث بعثات مراقبة أفريقية قد أدانت بشكل صريح العملية الانتخابية التي أدت إلى إعادة الانتخابات، تلك الإعادة التي رفض زعيم المعارضة، مورغان تسفانجيرا، المشاركة فيها بعد أن أدى العنف الذي رعبته الدولة إلى مقتل أكثر من ٨٠ من أنصار حركته، الحركة من أجل التغيير الديمقراطي. وأدت كذلك إلى تغيير نتائج الانتخابات. كما لفتت الانتباه إلى أن الوضع الإنساني، إذا لم تتم معالجته، سيؤدي إلى تعريض ١,٥ ملايين نسمة لخطر شديد. (النشرة الصحفية SC/9387).

وفي النهاية، فقد فشلت جهود المجلس في ١١ تموز/يوليه في اتخاذ إجراء بفرض جزاءات ضد الرئيس روبرت موغابي عندما صوت عضوان دئمان في المجلس المكون من ١٥ عضوا، هما الصين والاتحاد الروسي، ضد مشروع قرار كان سيفرض حظرا على السلاح ضد زمبابوي وحظرا على سفر الرئيس و ١٣ مسؤولا كبيرا في الحكومة والأجهزة الأمنية، وتجميد أموالهم. (النشرة الصحفية SC/9396).

جيبوتي - إريتريا

واجه مجلس الأمن نزاعا جديدا في القرن الأفريقي في ١٠ حزيران/يونيه، عندما اندلع القتال على الحدود بين جيبوتي وإريتريا. ودعا بيان رئاسي، في ١٢ حزيران/يونيه، الطرفين، وخاصة إريتريا، إلى تكريس جهودها تماما لحل الأزمة، وشجع المجلس الأمين العام على

استخدام مساعيه الحميدة بشكل عاجل لتسهيل إجراء محادثات ثنائية (النشرة الصحفية SC/9353).

وخلال اجتماع طارئ عُقد في ٢٤ حزيران/يونيه، أبلغ رئيس وزراء جيبوتي المجلس بأن القوات الإريتيرية لم تكنف بغزو أراض جيبوتية فحسب، بل احتلتها وشيدت بنايات داخلها. وقال ممثل إريتريا إن تلك الاتهامات "لا أساس لها" وإن ثمة حملة قد خطط لها في مكان آخر لصرف إريتريا عن دعواها القانونية لضمان طرد إثيوبيا من أراضيها. ودعا أعضاء المجلس إلى عودة الوضع فوراً إلى ما كان عليه قبل اندلاع الأزمة الحالية (النشرة الصحفية SC/9372).

وبناء على تقرير مؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر (الوثيقة S/2008/602)، زارت بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة جيبوتي وإثيوبيا، ولكنها لم تتمكن من الحصول على تأشيرات لزيارة إريتريا. وأوصت البعثة، بجملة أمور، منها أن يحظى عرض الأمين العام ببذل مساعيه الحميدة لتخفيف حدة التوتر بـ "أولوية عاجلة". وأوصت بأن يحال الأمر إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة، إذا ما رفضت إريتريا العرض.

وعقد المجلس اجتماعاً آخر بشأن المسألة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر حيث استمع إلى رئيس جيبوتي وممثل إريتريا. وكانت أولوية جيبوتي، حسب رئيس البلد، هي تجريد المنطقة من السلاح وإرساء دعائم الثقة المتبادلة، التي قد تتأتى من خلال التحكيم لتعليم الحدود. وأشار ممثل إريتريا إلى موقف بلده المعبر عنه خلال اجتماع ٢٤ حزيران/يونيه قائلاً بأنه لم تحدث أية تطورات جديدة. وحث أعضاء المجلس على إجراء حوار يؤدي إلى الفصل في مسألة الحدود سلمياً واستخدام وساطة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام (النشرة الصحفية SC/9480).

كينيا

خلال العنف الذي ساد عقب الانتخابات المتنازع عليها التي نظمت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في كينيا، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً في ٦ شباط/فبراير، أعرب من خلاله عن عميق قلقه إزاء استمرار قتل المدنيين وإساءة معاملتهم وتشريدهم وكذلك عن قلقه إزاء الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية للأزمة على المنطقة بحدودها الواسعة. وأعرب المجلس عن دعمه للاتحاد الأفريقي ولفريق الشخصيات الأفريقية البارزة بقيادة الأمين العام السابق كوفي عنان في جهودهما الهادفة إلى وقف أعمال العنف (النشرة الصحفية SC/9242).

وفي ٢٥ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي قدم تقريراً عن رحلته إلى كينيا في الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير (النشرة الصحفية SC/9263).

موريتانيا

لدى إدانة مجلس الأمن للإطاحة عسكرياً في ٦ آب/أغسطس بالحكومة الموريتانية المنتخبة ديمقراطياً وتحرك مجلس الدولة للاستيلاء على سلطات الرئاسة، طلب المجلس في ١٩ آب/أغسطس إطلاق سراح الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله فوراً والعودة الفورية للمؤسسات الشرعية الدستورية الديمقراطية. وقبل إصدار البيان الرئاسي، أكد ممثل موريتانيا للمجلس أن بلده لم يول ظهراً للديمقراطية وأن "التغيير التصحيحي" الذي وقع في ٦ آب/أغسطس، والمدعوم جماهيرياً من طرف الشعب، لا يمكن وصفه بالانقلاب العسكري لأنه قد تم الحفاظ على الحريات الأساسية ولأن الإدارة تعمل بصفة طبيعية (النشرة الصحفية SC/9428).

الشرق الأوسط

قضية فلسطين

في خلال اجتماع عُقد ليلة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استفحال الأزمة الإنسانية في قطاع غزة وما أسفر عنه ذلك من خسائر فادحة في صفوف المدنيين "منذ رفض تمديد فترة التهدئة" بين إسرائيل وحماس ودعا إلى "وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة".

وإذ اعتمد المجلس القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بأغلبية ١٤ صوتاً، وامتناع الولايات المتحدة، أعرب عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف وشدد على وجوب حماية السكان المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين في هذه المنطقة المكتظة بالسكان التي ظلت مسرحاً لتزاع فتاك استمر ١٣ يوماً بين قوات الدفاع الإسرائيلية والعناصر المقاتلة من حماس.

وتُوج ذلك بالإجراء، الذي أشار إلى "عدم إمكانية التوصل إلى حل دائم للتزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلا بالوسائل السلمية"، مفاوضات مكثفة على مستوى الوزراء استغرقت بضعة أيام بعد أن سافر وزراء الخارجية العرب ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حوا إلى نيويورك لعقد اجتماعات طارئة مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ودبلوماسي المجلس لصياغة قرار مُلزم بإنهاء الاقتتال الذي اندلع في ٢٧ كانون

الأول/ديسمبر بإطلاق إسرائيل هجوماً واسع النطاق رداً على هجمات حماس بالصواريخ والمدفعية.

وعقب التصويت فوراً، عبّر الأمين العام بان كي مون عن تأثره وارتياحه لاعتماد قرار لإنهاء الحالة المأسوية؛ إلا أنه شدد على ضرورة رسم طريق سياسي متطلع للمستقبل لتوفير أمن وسلام طويلي الأجل. وجاء في بيانه: ”ستركز زيارتي للمنطقة في الأسبوع المقبل على المساعدة في ضمان تنفيذ وقف إطلاق النار ووصول المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المحتاجين إليها وعلى تشجيع الجهود الدبلوماسية الجارية حالياً“ (النشرة الصحفية (SC/9567).

وكان هذا التحرك تنويهاً لقيام المجلس على مدى أسبوعين بعقد اجتماعات ومشاورات بشأن تصاعد موجة العنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل واستمرار تفاقم الأوضاع الإنسانية في هذا الإقليم الفلسطيني الضيق الواقع تحت حصار شديد. وفي أثناء انعقاد جلسة طارئة ليلة رأس السنة، قال الأمين العام إنه يشعر بعميق الأسى من أن نداء المجلس – الذي أطلقه في بيان صحفي يوم الأحد السابق للاجتماع بهدف وضع حد للعنف – لم يلقَ آذاناً صاغية.

وأكد قائلاً ”يجب وقف النزاع بشكل حاسم ونهائي“ مُشيراً إلى أن سكان غزة المدنيين ونسيجها الاجتماعي وعملية السلام في الشرق الأوسط واستقرار المنطقة والعالم قد وقعوا جميعاً في فخ الهجمات العشوائية بالصواريخ التي شنتها العناصر المقاتلة من حماس وعدم تناسب العملية العسكرية الإسرائيلية المتواصلة.

وقال إن أوضاع حياة سكان غزة البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة ”لا يمكن وصفها بأقل من كونها مروعة“ وأشار أيضاً إلى أن استمرار سيل الصواريخ التي أطلقها المقاتلون كانت تصيب جنوب إسرائيل حيث أضحت مئات الآلاف من الإسرائيليين ضمن مدى تلك الصواريخ. وأكد أنه حتى مع تفاقم الأزمة، ينبغي ألا تُنسى المسألة الأساسية – وهي أنه يجب وضع حد للاحتلال والنزاع وإنشاء دولة فلسطينية.

ورُفعت الجلسة قبل عدة ساعات فقط من موعد تغيير تشكيلة المجلس حيث انتُخب خمسة أعضاء جدد – وهم أوغندا وتركيا والنمسا والمكسيك واليابان – خلفاً لإندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وبنما وجنوب أفريقيا. (النشرة الصحفية (SC/9560).

وفي خلال السنة، كانت عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي أعيد إطلاقها في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بمثابة محاولة مضنية لإحراز تقدم إلا أن ازدياد توتر الحالة على أرض الواقع – خاصة تعقد الأزمة السياسية والأمنية وأوضاع حقوق

الإنسان والأزمة الإنسانية في غزة - أحبطت الأمل في التوصل إلى تسوية بعد شهر. وعلى الرغم من الاتصالات الثنائية المنتظمة بين الجانبين فقد وصف كبار مسؤولي الأمم المتحدة هذه الحالة قائلين إنها لا تتحسن. بما يفى بالمطلوب لكفالة تحقيق تسوية دائمة. وشدد الجانبان على أهمية تحقيق خطوات حاسمة نحو السلام مع تسارع الأيام نحو نهاية العام ٢٠٠٨.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وبعد إخفاق لبضع سنوات في صياغة موقف موحد إزاء القضية الفلسطينية، اتخذ المجلس القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، مع امتناع ليبيا عن التصويت، أعلن فيه التزامه بمبدأ اللارجعة في المفاوضات الثنائية الجارية ودعم الأطراف فيما تبذله من "جهود حازمة للتوصل إلى هدفها بإبرام معاهدة سلام لحل جميع المسائل العالقة...". وناشد المجلس الأطراف ودول المنطقة ودولا أخرى، فضلا عن دعوته منظمات دولية، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين والتعايش السلمي بين جميع الدول في المنطقة.

وقبل اعتماد نص القرار، طلب الأمين العام بان كي - مون إلى المجلس الإسهام بـ "أن يضعنا بثبات وبشكل نهائي لا رجعة فيه على مسار السلام في الشرق الأوسط" وذلك باعتماد القرار، وأقر الأمين العام بأن الآمال بقيت معقودة إلى ذلك الحين على أن يسجل العالم إبرام اتفاق للسلام والانتقال إلى التنفيذ. ومن المؤسف أن ذلك لم يتحقق، ولكن "يتعين علينا أن نكفل تحقيق التنفيذ الكامل لما بدأناه". ومثل مسؤولون ووزاريون وآخرون رفيعو المستوى في تلك الجلسة أربعة أعضاء دائمين. (النشرة الصحفية SC/9539).

وبعد يومين، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في غزة حيث أكد روبرت سيرري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن إنشاء دولة فلسطينية "ممكّن التحقيق وضروري وملح". وبعد أن أدلى كل من ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين ببيانهما، شدد أعضاء المجلس وآخرون غير أعضاء بجد سواء على أهمية الخطوات والتي أفضت إلى اعتماد القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ودعوا لضرورة إحراز المزيد من التقدم على أرض الواقع بما في ذلك وقف نشاط إسرائيل في إقامة المستوطنات وتخفيف القيود على غزة والضفة الغربية. وحثوا الفلسطينيين على التقدم على طريق التوحيد السياسي. (النشرة الصحفية SC/9544).

وبدأ المجلس رسميا النظر في الحالة في عام ٢٠٠٩ في ٢٢ كانون الثاني/يناير بجلسة إحاطة قدمها ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في غزة وحث إسرائيل على وقف انتهاجها سياسية ترك المدنيين يعانون بسبب أعمال غير مقبولة يقوم بها المقاتلون، وعلى السماح بإيصال الوقود والاحتياجات

الأساسية إلى المنطقة دون عوائق. كما أدان تصاعد الهجمات بالصواريخ والمدفعية من غزة على أيدي العناصر المقاتلة من حماس ذاكرا أن تلك العناصر قد أطلقت أزيد من ١٥٠ قذيفة منذ ١٥ كانون الثاني/يناير. (النشرة الصحفية SC/9232).

ودعا الوفد الليبي إلى عقد اجتماع في ٣ كانون الأول/ديسمبر بخصوص قيام السلطات الإسرائيلية بإعادة سفينة ليبية كانت تحمل إمدادات إنسانية إلى ميناء غزة، وأكد أن تصرفات إسرائيل تلك هي من أعمال القرصنة. ورد ممثل إسرائيل بالقول إنه ما من دولة عضو في المجلس تسمح لشحنة آتية من دولة معادية أن تدخل أرضا تُستخدم موقعا لإطلاق هجمات إرهابية ضد مواطنيها. وقال إنه إذا كانت ليبيا حقا ترغب في تقديم مساعدة إنسانية إلى أهالي غزة فهناك طرق ووسائل للقيام بذلك.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، لفت باسكو انتباه المجلس إلى اجتماع كان بمثابة نقطة تحول، ألا وهو الاجتماع الذي عقد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في شرم الشيخ بمصر بين أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط والمجموعة الرباعية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة). ورحب بإجراء الأطراف مفاوضات "مباشرة" مستمرة ومكثفة، وحذر في الوقت ذاته من أن إخفاق تسيي ليفني، وزيرة الخارجية وزعيمة حزب الأغلبية في التحالف الحاكم، في تشكيل حكومة ائتلافية وقرار الرئيس شيمون بيريز الدعوة إلى تنظيم انتخابات جديدة - المقرر الآن إجراؤها في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ - قد يؤديان إلى تعقيد الأمور. وبقي الفلسطينيون أيضا منقسمين على أنفسهم واشتدت لهجة الخطاب بين حماس وفتح. (النشرة الصحفية SC/9509).

وعقد المجلس اجتماعا على مستوى الوزراء في ٢٦ أيلول/سبتمبر بناء على طلب من وزير خارجية المملكة العربية السعودية. وركز بعض المتكلمين على النشاط الاستيطاني الإسرائيلي قائلين إنه سيؤدي إلى تغيير الخصائص الديمغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة ويجعل من شبه المستحيل إقامة دولة فلسطينية أو إقناع الفلسطينيين بإمكانية تحقيق السلام.

وتساءل ممثل إسرائيل عن سبب عدم تطرق المتكلمين إلى ذكر الهجمات الصاروخية التي شنتها حماس ضد إسرائيل أو سعي إيران للحصول على أسلحة نووية أو دعمها لحماس وحزب الله. (النشرة الصحفية SC/9457).

وكان الاستياء لعدم إحراز تقدم بعد مفاوضات أنابوليس قد تراكم عندما قدم السيد سيري إحاطة للمجلس في اجتماعه المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر، فذكر أنه بعد مرور ١٠ أشهر من إعادة إطلاق المحادثات، لا تزال العملية في مفترق طرق. ومع عدم تحقيق

اتفاق بشأن المسائل الجوهرية ” يتعين أن تشهد الفترة الهامة المقبلة إحراز خطوات حاسمة نحو السلام“ (النشرة الصحفية SC/9448).

وفي آب/أغسطس، إثر تأكيد السيد باسكو من جديد نداء الأمين العام بضرورة الدفع بالجهود قدما نحو إحراز تقدم حقيقي لنبذ الخلافات والتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية ٢٠٠٨، تضمنت إحاطته أيضا معلومات عن تصاعد كبير للعنف بين الفلسطينيين منذ تموز/يوليه. فقد بسطت حماس سيطرتها على آخر ما تبقي من مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة واحتجزت قواتها ثلاثة محافظين، بقي اثنان منهم تحت التحفظ. وردا على ذلك قامت قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية باعتقال العشرات من نشطاء حماس أُفْرَجَ عن معظمهم في وقت لاحق بأمر من الرئيس محمود عباس. (النشرة الصحفية SC/9431).

وفي جلسة طارئة عُقدت في ١ آذار/مارس، بناء على طلب من ليبيا، أشار الأمين العام بان كي مون إلى ”تصاعد العنف على نحو مقلق للغاية في غزة وجنوب إسرائيل وسقوط عدد مروع من الأرواح في صفوف المدنيين“. ووجه اللوم إلى الجانبين فأدان الهجمات الصاروخية الفلسطينية ودعا للوقف الفوري ”لأعمال الإرهاب تلك“ بينما أدان ”الاستخدام غير المتناسب والمفرط للقوة“ من جانب إسرائيل. ودعا جميع الأطراف إلى ”التراجع عن حافة الدخول في اشتباكات أفدح وأشد فتكا“. (النشرة الصحفية SC/9266).

إسرائيل وسوريا

جدد المجلس مرتين بالإجماع ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي تشرف على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا منذ عام ١٩٧٤. وفي المرتين، الأولى في ٢٧ حزيران/يونيه والثانية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، رافق القرارين بتمديد ولاية القوة لفترتين، كل منهما ستة أشهر، بيانان رئاسيان عبّر فيهما المجلس عن اتفاقه مع وجهة نظر الأمين العام بأن ”... الحالة في الشرق الأوسط متوترة جدا ويرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل يغطي جميع نواحي المشكلة“. ويُذكر أن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد مُدِّدَت، بموجب القرارين الأخيرين، إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. (النشرتان الصحفيتان SC/9378 و SC/9533).

لبنان

كان تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مرة أخرى، في صلب نقاشات المجلس المتعلقة بالحالة في لبنان، وقد أعلن المجلس خلال هذا القرار عن دعمه لانتخابات رئاسية حرة ونزيهة

تنظّم وفقاً للقواعد الدستورية اللبنانية دون أي تدخل أجنبي، داعياً في هذا الصدد جميع القوى الأجنبية المتبقية في هذا البلد للانسحاب منه.

وفي أعقاب اتفاق ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الموقع بين القيادتين اللبنانية والسورية لإقامة علاقات دبلوماسية، قال السيد تيريه رود - لارسن، المبعوث الخاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في جلسة إحاطة عُقدت بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، إن من شأن هذه الخطوة الواسعة الهامة أن تؤدي إلى إنشاء حكومة مستقرة في لبنان يكون لها وحدها حق استخدام القوة عبر أراضي هذا البلد. (النشرة الصحفية SC/9490)

وبرعاية جامعة الدول العربية، سبق أن توصل القادة اللبنانيون إلى اتفاق بتاريخ ٢١ أيار/مايو لانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والنظر في القانون الانتخابي. وأصدر المجلس بياناً رئاسياً في اليوم التالي، مرحباً بهذا الاتفاق وبقرار مواصلة الحوار الوطني بشأن سبل تعزيز سلطة الدولة على كامل أراضيها، وكذلك باتفاق حظر استخدام الأسلحة واللجوء إلى العنف لتسوية النزاعات. (النشرة الصحفية SC/9337)

لكن السيد تيريه رود - لارسن كان قد حذّر أمام المجلس في جلسة إحاطة سابقة بتاريخ ٨ أيار/مايو من أن لبنان ما زال يشكل ميداناً للمعارك للجهات الساعية إلى زعزعة المنطقة لتحقيق مصالحها الخاصة وأهدافها في السيطرة. كما أن الفراغ الانتخابي، وتعطيل وظائف البرلمان والمناورات العنيدة للمليشيات تشكل جميعاً تهديدات لقدرة لبنان على العمل بوصفه دولة ذات سيادة وديمقراطية ومستقلة. وقد تفضي هذه التطورات إلى آثار إقليمية خطيرة. (النشرة الصحفية SC/9326)

وكان تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أيضاً في صلب نقاشات المجلس بشأن الحالة في لبنان، ونادى المجلس من خلاله إلى وضع حد للأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان، ووضع خطوات مفصلة لوقف دائم لإطلاق النار وحل النزاع على الأمد الطويل. وفي البيان الرئاسي S/PRST/2008 المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل، أعاد المجلس التأكيد على حرصه على تنفيذ القرار بالكامل. (النشرة الصحفية SC/9326)

وبعد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أشاد المجلس بالدور الإيجابي للبعثة، التي أسهم انتشارها، إلى جانب قوات الجيش اللبناني، في إنشاء بيئة استراتيجية جديدة في جنوب لبنان. (النشرة الصحفية SC/9435)

وتحدث ممثل إسرائيل على أثر ذلك قائلاً إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تواجه تحديات أكثر من أي وقت مضى في ضوء إعادة الانتشار الكبرى لعناصر حزب الله المسلحة،

في شمال وجنوب نهر اللباني، ومواصلة نقل الأسلحة من إيران وسوريا في ما يشكل انتهاكاً لقرارات المجلس. وأضاف أن إسرائيل تتوقع من قوة الأمم المتحدة كفالة عدم استخدام هذه المنطقة لممارسة أنشطة عدائية أياً كان نوعها، غير أن المبادئ التوجيهية الجديدة لسياسة الحكومة اللبنانية أدت إلى زيادة تعقيد قدرة قوة الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها، وأثارت مخاوف بشأن التزام الحكومة ببسط سلطتها على كامل أراضيها وأيضاً ضمان عدم وجود أسلحة من الخارج وعدم حدوث تدخل أجنبي.

وقال ممثل لبنان إن امتثال بلده جلي من خلال نشر الجيش في جنوب لبنان. واسرائيل هي التي لم تنفذ القرار بالكامل وتواصل انتهاك أحكامه ممعنة في رفض التعاون مع الأمم المتحدة بشأن مسألة القنابل العنقودية. كما أن مسألة مزارع شبعا ما زالت دون حل.

وعقد المجلس ثلاثة اجتماعات تناولت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي الاجتماع الأول، في ٨ نيسان/أبريل، قال دنيال بيلامار، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة، إن باستطاعته التأكيد أن شبكة من الأشخاص تواطأت لتنفيذ عملية الاغتيال. وتكمن الأولوية المقبلة للجنة في جمع مزيد من الأدلة بشأن هذه الشبكة، ونطاق عملها، وهوية المشاركين فيها، ودورهم في الهجمات وصلاتهم بآخرين من خارج الشبكة. (النشرة الصحفية SC/9294)

وفي ٢ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨١٥ (٢٠٠٨)، مقررًا بذلك تمديد ولاية اللجنة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وفتحاً المجال أمام إمكانية إنهاء هذه الولاية في وقت أبكر في حال إنجاز هذه الهيئة لأعمالها. (النشرة الصحفية SC/9343)

وعقد المجلس اجتماعه الأخير بشأن الحالة في عام ٢٠٠٨، فمنح بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر تمديدًا لمدة شهرين لولاية اللجنة بغية تمكينها من مواصلة التحقيق ونقل أعمالها تدريجياً إلى لاهاي ليتسنى للمحكمة الخاصة للبنان البدء بعملها. وقد اتخذ المجلس هذا الإجراء باعتماده بالإجماع القرار ١٨٥٢ (٢٠٠٨)، الذي قدمته فرنسا.

وكان المجلس قد أنشأ هذه اللجنة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ باعتماده القرار ١٥٩٥ بالإجماع (النشرة الصحفية SC/8353)، بموافقة الحكومة اللبنانية، سعياً للتحقيق في جميع جوانب الهجوم الإرهابي الذي ذهب ضحيته السيد الحريري وآخرون، وتسبب في جرح العديد من الأشخاص، بما يشمل الإسهام في تحديد هوية مرتكبي الهجوم، والجهات الراعية له، ومنظميه، والمتواطئين فيه.

العراق

اجتمع المجلس عدة مرات لمناقشة الحالة في العراق، في ظل بروز تحسنات ملموسة، وإن هشة، في البيئة الأمنية المعقدة. واستناداً إلى آخر تقرير فصلي للأمين العام صدر في تشرين الثاني/نوفمبر (الوثيقة [S/2008/688](#)) بشأن إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ما زالت المصالحة الوطنية تشكل الأولوية الرئيسية. كما أن إجراء انتخابات شاملة على مستوى المحافظات والمستوى الوطني، وحل مسألة الحدود الداخلية، واعتماد تدابير دستورية وتشريعية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي أمور من شأنها أن تهيئ فرصاً هامة لجميع طوائف العراق كي تتواصل إحداها مع الأخرى. ومن شأن تعبئة موارد العراق الوافرة على المستوى الاقتصادي والبشري أن تأتي بزخم إضافي لجهد المصالحة الوطنية.

وبالفعل، اعتمد المجلس بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، في آخر اجتماع له من ضمن سبعة اجتماعات، قراراً بتمديد تدابير إيداع إيرادات مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق الإنمائي للعراق حتى نهاية عام ٢٠٠٩. كما مدد، للفترة نفسها، مهمة مراقبة الصندوق من جانب المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وقرر استعراض جميع القرارات المتعلقة بالعراق بدءاً من عام ١٩٩٠. (النشرة الصحفية SC/9556)

وأرفعت بذلك القرار رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من رئيس الوزراء العراقي إلى رئيس المجلس، وفيها إعادة تأكيد على التزام الحكومة بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق، وطلب مساعدة المجتمع الدولي بهذا الصدد.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قال ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، إن على العراقيين انتهاز فرصة الزخم المتاح لإرساء الاستقرار على الأمد الطويل، في أعقاب تراجع العنف على نحو ملموس في عام ٢٠٠٨. ودعا المجتمع الدولي لإبداء موقف حازم بإعادة التعامل البناء مع هذا البلد، متعهداً بأن تبقى الأمم المتحدة إلى جانب العراق في هذه "المرحلة الانتقالية الدقيقة والحرجة باتجاه الاستقرار". (النشرة الصحفية SC/9500)

وخلال جلسة الإحاطة تلك، تحدث ممثل الولايات المتحدة باسم القوة المتعددة الجنسيات، واصفاً حالة جهود قوات التحالف والقوات الأمنية العراقية. وقال ممثل العراق إن بلده حريص على تشجيع نشوء ثقافة جديدة لصالح احترام حقوق الإنسان على أساس التسامح والقبول المتبادل. وأشاد أعضاء المجلس بتراجع العنف، مؤكداً أن المصالحة وتعزيز الاستقرار يجب أن يكونا من أولويات البعثة.

واعتمد المجلس بتاريخ ٧ آب/أغسطس القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) بالإجماع، ممدداً ولاية البعثة لفترة سنة، ومشدداً على أهمية استقرار العراق وأمن شعبه، وأمن شعوب المنطقة والمجتمع الدولي ككل. وأعاد التأكيد من جهة ثانية على أهمية وجود الأمم المتحدة في هذا البلد. (النشرة الصحفية SC/9416)

آسيا

ميانمار

اجتمع المجلس مرتين في أعقاب القمع العنيف الذي مارسته الحكومة في ميانمار ضد تظاهرات المعارضة السلمية. وفي ١٨ آذار/مارس، قدم السيد ابراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام، تقريراً بشأن الزيارة التي أجراها في وقت سابق لها من الشهر إلى البلد، قائلاً إنها لم تثمر عن نتائج فورية ملموسة، حتى وإن تمكن من الالتقاء بزعيمة المعارضة المودعة في السجن داو أونغ سان سو كيي. (النشرة الصحفية SC/9278)

وفي أعقاب الإعلان عن استفتاء بشأن إعداد مشروع للدستور في أيار/مايو وإجراء انتخابات في عام ٢٠١٠، أصدر المجلس بياناً رئاسياً S/PRST/2008/13 يلقي الضوء على الحاجة إلى تهيئة الأجواء المؤاتية للقيام بعملية شاملة وذات مصداقية، بما يشمل المشاركة الكاملة لجميع الأطراف السياسية الفاعلة. (النشرة الصحفية SC/9320)

نيبال

في عام ٢٠٠٦، وبناءً على طلب حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، أنشئت بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمراقبة وقف إطلاق النار والمساعدة على إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية. وجرى تمديد ولاية هذه البعثة لفترة ستة أشهر بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير. (النشرة الصحفية SC/9233)

وفي أعقاب انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل واجتماع المجلس بتاريخ ١٨ تموز/يوليه حيث أعرب أعضاؤه عن تأييدهم لتمديد ولاية البعثة السياسية الخاصة المختصرة المهام التابعة للأمم المتحدة لفترة ستة أشهر، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال ستة أشهر أخرى بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه، وأقرّ تقليص وانسحاب البعثة على مراحل وبصورة تدريجية. (النشرتان الصحفيتان SC/9410 و SC/9403).

وفي جلسة إحاطة بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، المجلس بأنه على الرغم من التقدم اللافت المحرز، فإن استمرار

وجود الأمم المتحدة ضروري في هذا البلد إلى ما بعد كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للمساعدة على إدماج وإعادة تأهيل المقاتلين الماويين السابقين. (النشرة الصحفية SC/9495)

تيمور - ليشتي

رداً على هجومي ١١ شباط/فبراير اللذين استهدفا رئيس جمهورية ورئيس وزراء تيمور - ليشتي، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً في اليوم ذاته، شاجباً هذه الأعمال بوصفها اعتداء على المؤسسات الشرعية للبلد (النشرة الصحفية SC/9244)

وعلى أثر جلسة إحاطة بتاريخ ٢١ شباط/فبراير - أحيط فيها المجلس علماً بأن قادة جميع الأحزاب السياسية اجتمعوا معاً لإشاعة جو من الهدوء، وأن تيمور - ليشتي ظلت هادئة منذ ذلك الحين - مدد المجلس، بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لسنة أخرى. (النشرتان الصحفيتان SC/9259 و SC/9262).

واستمع المجلس في ١٩ آب/أغسطس إلى تقرير إعلامي لأنول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، وأصدر على أثره، في اجتماع منفصل، بياناً رئاسياً فيه إقرار بأن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية في تيمور - ليشتي ما زالت هشّة. كما أعاد المجلس التأكيد على أهمية إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما الحاجة إلى ضمان وجود فصل واضح بين الأدوار الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي. (النشرة الصحفية SC/9427)

أفغانستان

عقد المجلس ثمانية اجتماعات بشأن أفغانستان التي تواجه وضعاً معقداً بعد مضي سبع سنوات على سقوط نظام حركة الطالبان. ويتسم هذا الوضع، كما ظهر من خلال عدد من جلسات الإحاطة، بحركة تمرد ثبت أنها أشد صموداً وشراسة مما كان يتصوره أحد، في وقت لا تزال فيه المؤسسات الحكومية الأفغانية هشّة وعرضة للفساد الناحر ولاقتصاد ضخم وغير مشروع للمخدرات يزدهر في ظل الضعف القائم في سلطة الدولة، مما يشجع حركة التمرد.

وفي ٢٠ آذار/مارس، وبعد التشديد على أهمية اعتماد نهج شامل لمواجهة التحديات الماثلة أمام هذا البلد، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سنة أخرى، وكانت قد أنشئت في سنة ٢٠٠٢. كما عمل على تركيز أولويات البعثة بشكل أفضل بتحديد دورها في مساندة الجهود الرامية إلى تحسين قواعد الحكم وسيادة القانون؛ ومحاربة الفساد؛ وتأدية دور تنسيقي مركزي في تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية؛ وتعزيز

حقوق الإنسان؛ وتقديم المساعدة في العملية الانتخابية، بالأخص من خلال اللجنة الانتخابية المستقلة الأفغانية. وشدد على أهمية توسيع حضور البعثة وسائر برامج الأمم المتحدة في المقاطعات. (النشرة الصحفية SC/9281)

وبعد ثلاثة أشهر، في ١١ حزيران/يونيه، أصدر المجلس دعوة جماعية إلى جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة لإحكام الرقابة الدولية والإقليمية على صناعة وتجارة السلائف الكيميائية، ومنع تحويلها إلى أسواق غير مشروعة، في تعبير عن قلقه الشديد إزاء التهريب الواسع النطاق للمركبات الكيميائية المستخدمة بشكل غير مشروع لإنتاج الهيروين، إلى أفغانستان وداخلها. (النشرة الصحفية SC/9352)

وفي ٩ تموز/يوليه، تناول مسؤولون كبار في الأمم المتحدة وممثلو ٢٦ بلداً، بمن فيهم وزيراً خارجية أفغانستان وباكستان، تحديات الوضع على المستوى الأمني والإنساني، علاوة على الآمال التي ولدها "مؤتمر باريس" مؤخراً لدعم هذا البلد، وجمع فيه ٢٠ بليون دولار (النشرة الصحفية SC/9395). وبعد مضي شهرين، بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر، وفي محاولة لكبح تمرد حركة الطالبان والاتجار بالمخدرات، مدد المجلس ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان ١٢ شهراً، المأذون بها أصلاً منذ عام ٢٠٠١. (النشرة الصحفية SC/9450)

وبعد فترة وجيزة، بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، المجلس في تقييمه للتقدم المحرز، بأن "بيانات الغم والشؤم التي كثيراً ما تصدر عن أشخاص لم تطأ قدماهم أفغانستان يوماً، لا تساعدنا". وقال إنه من الجوهري إرساء اتجاهات سياسية إيجابية هناك بغية التصدي للوضع الأمني المتدهور، منوهاً بأن علاقة أفغانستان مع باكستان شهدت تحسناً وأن التغييرات السياسية الأخيرة قد تكون ذات أهمية. كما أحرز تحسن على صعيد العملية الانتخابية والجهود متواصلة لحصر المناطق التي ينمو فيها الخشخاش غير المشروع.

وفي الاجتماع نفسه، حذّر ممثل أفغانستان من أنه رغم العمل الشاق لقوات التحالف الدولية والأفغانيين على حد سواء، يبدو أن الإرهاب يشهد تصاعداً من جديد. فالطالبان يحرقون المدارس، ويقضون على حركة التعمير، ويسفكون دم المدنيين. كما أنهم يعيقون جهود الإغاثة الإنسانية الدولية وباتوا يستهدفون على نحو متزايد الناس العاديين. ويخوضون حرب تصورات من خلال إطلاق هجمات استعراضية تستغلها وسائل الإعلام بسهولة. وختم قائلاً "إن السبيل للمضي قدماً في أفغانستان يكمن في الاعتراف بأن الاستسلام والفشل ليسا من الخيارات المتاحة". (النشرة الصحفية SC/9519)

وسعيًا لتقييم الوضع الميداني على نحو أدق، توجهت بعثة من المجلس إلى هذا البلد في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وقال السفير الإيطالي جوليو تيرزي في تقرير إحاطة للمجلس عند عودتها، إن أفغانستان في منعطف حاسم وتواجه وضعًا أمنياً صعباً، لكنها ليست أمام أزمة أمنية. كما أن عدداً من نقاط التقدم الهامة تدعو إلى شعور بـ ”التفاؤل الحذر“، مع العلم أن تحديات شاقة ومتعددة الجوانب ما زالت قائمة. وسعيًا لمعالجة هذه التحديات، شدد على أهمية تجنب أي ميل إلى الإحباط، أو إلى ما هو أسوأ من ذلك، أي الدخول في مناقشات عقيمة بين أفغانستان وأصدقائها في المجتمع الدولي. إذ يجب عوضاً عن ذلك مضاعفة الجهود المشتركة (النشرة الصحفية SC/9519).

أوروبا

كوسوفو

طغى إعلان استقلال الإقليم الصربي من جانب واحد في ١٧ شباط/فبراير على النظر في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هذا العام، ذلك القرار الذي يأذن بإنشاء وجود مدني وعسكري دولي في كوسوفو ويضعه تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة. وكان إعلان الاستقلال من جانب واحد قد صدر عن جمعية كوسوفو، إحدى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الثلاث إلى جانب حكومة كوسوفو والنظام القضائي في كوسوفو. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، ناشد بوريس تاديتش، من صربيا، مجلس الأمن منع اتخاذ مثل هذا الإجراء من جانب واحد، محذراً بأن ”الاعتراف المتسرع من جانب واحد باستقلال كوسوفو سوف يشكل سابقة بدون شك“. (النشرة الصحفية SC/9227)

وبعد مرور يوم على إعلان الاستقلال من جانب واحد، أبلغ الأمين العام بان كي - مون مجلس الأمن أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبانتظار توجيهات المجلس، سوف تستمر في تنفيذ ولايتها، ساعية لكفالة بقاء الوضع مستقراً في كوسوفو وسائر المنطقة. وطالب السيد تاديتش الأمين العام الإعلان بأن الانفصال باطل ولاغ. وشهد المجلس انقساماً حاداً بين أعضائه. فأصر الاتحاد الروسي على أن الإعلان انتهاك صريح لمعايير القانون الدولي ومبادئه، في حين شدد أعضاء المجلس الأوروبي الذين اعترفوا باستقلال كوسوفو على أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تجيز للمجتمع الدولي الإشراف على قيام دولة متعددة الأعراق وديمقراطية في كوسوفو. (النشرة الصحفية SC/9252)

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن اقتراحاً من أجل إعادة هيكلة لوجود الأمم المتحدة في كوسوفو تشمل جهاز الشرطة والمحاكم والجمارك والنقل والبنية

التحتية والحدود الإدارية والتراث الصربي. وأقر الاقتراح بأهمية تعزيز دور الاتحاد الأوروبي، تحت مظلة الأمم المتحدة، في مجالات تتعلق بسيادة القانون. (النشرة الصحفية SC/9366)

وناقش أعضاء مجلس الأمن قرار الأمين العام بإعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو كما ورد في تقرير الأمين العام، المؤرخ ١٥ تموز/يوليه (الوثيقة S/2008/458)، في ٢٥ تموز/يوليه، فأظهر ذلك تباين آراء أعضاء المجلس. ففي حين أصر ممثل الاتحاد الروسي على أن الأمين العام قد تجاوز سلطته وتعدى على صلاحيات المجلس. رحّب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بقرار الأمين العام نظراً لأن المجلس لم يكن قد توصل إلى اتفاق ولم يكن بوسع تقديم المشورة بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وشدد وزير خارجية صربيا على أن إنجاز أية إعادة هيكلة يجب أن يحظى بقبول صربيا وبالموافقة الصريحة للمجلس. (النشرة الصحفية SC/9407)

وقال السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص، في إحاطة قدمها إلى المجلس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إن الاتحاد الأوروبي يقوم بنشر بعثته المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بوتيرة حثيثة، وإن دور هذه البعثة بات سياسياً أكثر من ذي قبل. ويشكل الاتحاد الأوروبي، من بين أمور أخرى، صلة لإقامة الحوار بين بلغراد وصربيا. وأوضح وزير خارجية صربيا أن الحوار قد بدأ وأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن حماية الصرب وغيرهم من الطوائف المعرضة للخطر الشديد في كوسوفو، وأن إحالة مسألة الوضع إلى محكمة العدل الدولية سوف يمكن من تجنب اللجوء إلى القوة في هذه المسألة. وفي بيان رئاسي، رحّب المجلس بنوايا بلغراد وبريشتينا للتعاون مع المجتمع الدولي، وكذلك بالجهود المتواصلة للاتحاد الأوروبي "من أجل الدفع قدماً بالمنظور الأوروبي في بلدان غرب البلقان بأكملها". (النشرة الصحفية SC/9512)

البوسنة والهرسك

لاحظ المجلس أن توقيع حكومة البوسنة والهرسك اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١٦ حزيران/يونيه يشكل خطوة أساسية للدفع قدماً بالعلاقة بين هذا البلد والاتحاد الأوروبي، وأذن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بوجود قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للاتحاد الأوروبي لسنة إضافية. (النشرة الصحفية SC/9507)

وقد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، إحاطة إلى المجلس. وفي ١٩ أيار/مايو، حذر لايتشاك بأن التزعة القومية لا تزال قوية في هذا البلد، وبأن قيادة كيان جمهورية صربسكا قد ربطت وضعها لاحقاً بوضع الإقليم الصربي المنفصل، عقب إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد في ١٧ شباط/فبراير. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ الممثل السامي المجلس بأن البرامج ذات التزعة القومية والعرقية،

على الرغم من إحراز تقدم، لا تزال لها الغلبة على البرنامج الذي ينبغي أن يكون الأهم في الواقع - وهو البرنامج الأوروبي - الأطلسي - وبأن المناخ السياسي السلي لا يسمح بإنهاء دور مكتب الممثل السامي والانتقال إلى مشاركة أقوى للاتحاد الأوروبي. (النشرتان الصحفيتان SC/9332 و SC/9523)

جورجيا

باستثناء تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لستة أشهر (النشرة الصحفية SC/9299)، حال اندلاع الأعمال العدائية في ٧ آب/أغسطس دون إيلاء المزيد من البحث لهذه المسألة. وفي ٨ آب/أغسطس، اجتمع المجلس مرتين لمناقشة الحالة، وأدلى ممثلا جورجيا والاتحاد الروسي بآراء متباينة في هذه الأزمة.

وخلال الجلسة الثانية التي عقدت في ذلك اليوم، حثَّ العديد من أعضاء المجلس على الوقف الفوري لإطلاق النار واستئناف المحادثات. ودعا ممثل الولايات المتحدة الاتحاد الروسي إلى وقف هجماته على جورجيا وسحب قواته المقاتلة من أراضي جورجيا. أما ممثل فرنسا، التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، فقد شدَّد على ضرورة إيجاد حل سلمي في إطار أراضي جورجيا ذات السيادة والمعترف بها، وأعلن أن مبعوثي الاتحاد الأوروبي في طريقهم إلى جورجيا. (النشرتان الصحفيتان SC/9417 و SC/9418)

وفي ١٠ آب/أغسطس، كرَّر ممثلا الطرفين آراءهما باعتبارهما عضوين في المجلس واتفقا على أن الأولوية يجب أن تكون لإنهاء الأعمال العدائية. وأدانت بعض الوفود قرار جورجيا فرض سلطتها على أوسيتيا الجنوبية بالقوة ولجوء الاتحاد الروسي إلى القوة بصورة غير متناسبة وغير مشروعة. وأبلغ الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام المجلس بأن البعثة اضطرت إلى تقليص عملياتها جراء اشتداد القصف على منطقة عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

واجتمع المجلس ثانية في ١٩ آب/أغسطس للنظر في مشروع قرار قدمته فرنسا يدعو إلى الامتثال الفوري لشروط خطة وضعت في ١٢ آب/أغسطس بوساطة فرنسية باسم الاتحاد الأوروبي. وتضمن الاتفاق الذي يتألف من ست نقاط انسحاب القوات إلى مواقع سابقة للتزاع مع السماح للاتحاد الروسي بتنفيذ تدابير أمنية إضافية، والوقف الفوري للأعمال العدائية، وعقد مناقشة دولية حول الترتيبات الأمنية المتعلقة بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ومع أن أغلب المتكلمين أعربوا عن تأييدهم لمشروع القرار، فقد رفضه ممثل الاتحاد الروسي، قائلًا إنه يعيد تأويل "خطة موسكو للسلام" المؤلفة من ست نقاط لأغراض دعائية. (النشرة الصحفية SC/9429)

وعلى إثر اعتراف الاتحاد الروسي بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدولتين مستقلتين في ٢٦ آب/أغسطس، اجتمع المجلس في ٢٨ آب/أغسطس بناء على طلب جورجيا التي أعلنت ممثلها أن الإجراءات الروسية تعتبر تدخلاً يمس بالسلامة الإقليمية للدول. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده اعترف باستقلال المنطقتين من أجل كفالة نجاة سكانهما بمواجهة قمع جورجيا التي خرج رئيسها ميخائيل ساكشفيلي عن كل القيود.

وأخيراً، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، مدد المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أربعة أشهر، لغاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وفقاً لتوصية الأمين العام الذي رأى أن نطاق مسؤولية البعثة لم يعد واضحاً منذ بدء النزاع الروسي - الجورجي. (النشرة الصحفية SC/9470)

قبرص

رحب مجلس الأمن في بيان رئاسي مؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ببدء مفاوضات تتوافر لها كافة المقومات بين زعماء الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص لإعادة توحيد الجزيرة. وفي وقت سابق في ١٧ نيسان/أبريل، كان المجلس قد رحب بالاتفاق الذي توصل إليه في ٢١ آذار/مارس الزعيمان القبرصي اليوناني والقبرصي التركي بشأن التحضيرات لإجراء هذه المفاوضات. (النشرتان الصحفيتان SC/9303 و SC/9441)

كما قرر المجلس تمديد ولاية "قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص" الموجودة منذ ٤٤ عاماً مرتين، كل منهما لمدة ستة شهور. (النشرتان الصحفيتان S/9357 و SC/9532)

الأمريكتان

هايتي

استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من هادي العنّابي، الممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي ٨ نيسان/أبريل، قدم السيد العنّابي إلى أعضاء المجلس عرضاً لآخر التطورات في ما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات التي تواجهها البعثة، محذراً من أن التقدم الذي أحرز لا يزال هشاً على نحو استثنائي وعرضة للتداعي السريع. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وصف الحالة في هايتي عقب أربعة أعاصير مدمرة، فقد خلالها نحو ٨٠٠.٠٠٠ من سكان هايتي منازلهم، وتعرضت البنية التحتية للتدمير والمحاصيل للتلف. (النشرتان الصحفيتان SC/9292 و SC/9469)

وقام المجلس بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لسنة واحدة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. (النشرة الصحفية SC/9471)

عدم انتشار الأسلحة

تصدى المجلس لمسألة عدم انتشار الأسلحة في ٢٥ نيسان/أبريل، فأكد مجدداً أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل الإمداد بها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ووافق بالإجماع على تمديد ولاية اللجنة التي أنشئت لرصد تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لثلاث سنوات، حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. ودعا القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جميع الدول إلى وضع ضوابط محلية واعتماد قوانين لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستعمالها من جانب جهات من غير الدول. (النشرة الصحفية SC/9310)

وفي إحاطة إعلامية مؤرخة ١٨ آب/أغسطس إلى المجلس بشأن امتثال القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أقر خورخي أورينا (كوستاريكا)، رئيس اللجنة، بأن تنفيذ جميع الدول لذلك سوف يستغرق بعض الوقت، ولكنه أشار إلى أن نص القرار ينطوي على طابع ملح نظراً لخطورة التهديد الذي يواجهه المجتمع الدولي. وبعد تنفيذ القرار، تظل هناك حاجة إلى التيقظ والابتكار من أجل المحافظة على فعالية السياسات. (النشرة الصحفية SC/9423)

وقدم رئيس اللجنة أيضاً عدداً من الإحاطات الإعلامية خلال السنة في إطار دراسة المجلس لعمل لجانه الفرعية المعنية بالإرهاب [للمزيد من التفاصيل، انظر تحت عنوان "إرهاب"].

وعقد المجلس، في ما يتعلق بالبند الخاص بعدم انتشار الأسلحة الوارد على جدول أعماله، ست جلسات تتعلق بإيران - خصصت أربع منها للاستماع إلى إحاطات إعلامية بخصوص اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) لرصد الجزاءات المفروضة على هذا البلد. (النشرات الصحفية SC/9526، SC/9443، SC/9355، SC/9276)

وفي ٣ آذار/مارس، وافق المجلس على فرض حولة جديدة من الجزاءات ضد إيران بسبب رفضها تعليق تخصيب اليورانيوم والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل، مشدداً القيود على الأنشطة النووية الحساسة من حيث الانتشار، ومعززاً الرقابة على المصارف الإيرانية، وداعياً الدول إلى التزام "الحذر والتحفظ" حيال دخول أراضيها أو عبورها من قبل أي أشخاص يشتركون في أنشطة إيران الحساسة من حيث الانتشار النووي أو تطوير منظومات إيصال للأسلحة النووية أو يقدمون لها الدعم. وقد اتخذ المجلس هذا الإجراء باعتماده القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد (إندونيسيا) عن

التصويت، بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة]. (النشرة الصحفية SC/9268)

وأكد المجلس مجدداً، باعتماده القرار ١٨٣٥ (٢٠٠٨) بالإجماع في ٢٧ أيلول/سبتمبر، قراراته السابقة بشأن تخصيص إيران لليورانيوم، ودعا هذا البلد إلى امتثال التزاماته بالكامل ودون إبطاء. (النشرة الصحفية SC/9459)

المنظمات القضائية الدولية

أحاط مسؤولو المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مجلس الأمن في ٤ حزيران/يونيه و ١٢ كانون الأول/ديسمبر بالتقدم المحرز في مجال "استراتيجية الإنجاز" الخاصة بالمحكمتين، الموضوعة أصلاً بنية اختتام محاكمات الدرجة الابتدائية قبل نهاية عام ٢٠٠٨ والاستئنافات بحلول عام ٢٠١٠ - فأبلغوا المجلس أنه قد تعذر تحقيق هذه الأهداف بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم.

وشدد رئيسا المحكمتين والمدعيان العامان لهما على أن ولاية كل منهما ما كانت لتنتهي بالكامل لو لم يلق القبض على الفارين المتبقين. وأكدوا أيضاً أهمية استبقاء الموظفين المؤهلين وإحالة الدعاوى المتوسطة والأقل مستوى إلى المحاكم المحلية. وينظر فريق عامل تابع للمجلس في مسألة إنشاء آلية تُعنى بمعالجة مسائل أساسية معينة بعد انتهاء ولايتي المحكمتين (النشرتان الصحفيتين SC/9347 و SC/9535)

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بيانا رئاسياً أشار فيه بقلق إلى أنه ليس من المحتمل بلوغ هدف الإنجاز الذي حددته محكمة يوغسلافيا بحلول عام ٢٠١٠، ومشهدا على حاجة المحكمة إلى أن تولي اهتمامها للدعاء على أكثر القادة المشتبه فيهم بالتورط في الجرائم ومحاكمتهم ضمن نطاق اختصاصها القضائي، مع إحالة الدعاوى الأقل مستوى إلى المحاكم المحلية. (النشرة الصحفية SC/9549)

وقد مدد المجلس، إذ اعتمد أربعة قرارات تقنية، فترة خدمة بعض قضاة المحكمتين الدائمين والمعيّنين لفترة المقاضاة - أو "المخصّصين لها" - وأذن بتعيين قضاة إضافيين لفترة المقاضاة من أجل مساعدة المحكمتين على تحقيق استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما. (النشرات الصحفية SC/9257، SC/9400، SC/9462، SC/9534، SC/9548)

محكمة العدل الدولية

انتخب المجلس الذي اجتمع مرتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بصورة مستقلة عن الجمعية العامة إنما متزامنة، خمسة قضاة لمحكمة العدل الدولية لفترة ولاية مدتها تسع سنوات تبدأ في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩. (النشرة الصحفية SC/9494)

المحكمة الجنائية الدولية

انظر تحت عنوان "السودان" للاطلاع على إحاطات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في السودان والإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة

انظر تحت عنوان "لبنان" للاطلاع على الجلسات المتعلقة بلجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وغيرها من الجرائم.

الإرهاب

"إن أفضل رد على أيديولوجية مريرة وحاقدة هو التأكيد القوي على المقاومة الجماعية"، هذا ما قاله الأمين العام لمجلس الأمن في ٩ كانون الأول/ديسمبر خلال يوم بكامله خصصه المجلس لمناقشة موضوع الإرهاب. وقال الأمين العام: "يلزم أن ندافع عن حقوق الإنسان التي ينتهكها الإرهاب. يمثل هذه الوحشية"، مضيفاً أن المنظمة سوف تتحمل دائماً مسؤوليتها عن قيادة الجهود الدولية لمجابهة هذا الخطر على الرغم من أنها هي نفسها مستهدفة.

وفي ختام النقاش، صدر البيان الرئاسي [S/PRST/2008/45](#) الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه العميق لاستمرار الهجمات الإرهابية في مختلف أرجاء العالم وأهاب بالدول الأعضاء أن تجدد تضامنها الدولي ضد الإرهاب. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى تعزيز الآليات القائمة والتعاون بغية العثور على أي شخص يدعم أو ييسر أو يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط أو التحضير لها أو ارتكابها، وعدم منح ملاذ آمن لذلك الشخص، وتقديمه إلى العدالة. (النشرة الصحفية SC/9524)

وخلال مناقشة علنية في ١٩ آذار/مارس، برز تأييد واسع النطاق للخطة التنظيمية المنقحة من أجل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولتجديد ولايتها، وكذلك تعميق الإدراك بأن أكثر الحاجات إلحاحاً في مكافحة الإرهاب لا تتعلق بكفالة إدراك البلدان لهذا

التحدي بقدر ما تتعلق بكفالة تمتعها بالقدرة على حوض هذه المعركة. (النشرة الصحفية SC/9279)

وفي أعقاب هذه المناقشة، في ٢٠ آذار/مارس، مدد المجلس ولاية المديرية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، موافقاً على القيام باستعراض مؤقت بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتقديم لحة شاملة عن عمل المديرية قبل انتهاء ولايتها. وحث المجلس، إذ اتخذ بالإجماع القرار ١٨٠٥ (٢٠٠٨)، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على تعزيز دورها في ما يتعلق بتسهيل المساعدة التقنية لتنفيذ القرار، بغية زيادة إمكانيات مكافحة الإرهاب للدول الأعضاء. (النشرة الصحفية SC/9280)

وخلال السنة، أصدر المجلس ثلاثة بيانات رئاسية تدين بأشد العبارات هجوميين إرهابيين في إسلام آباد، باكستان (الوثيقتان S/PRST/2008/19 و S/PRST/2008/35)، وهجوماً إرهابياً في إسيرس، الجزائر (الوثيقة S/PRST/2008/31). (النشرات الصحفية SC/9345، SC/9451، SC/9430)

وجرى تناول عمل اللجان الفرعية التابعة للمجلس المعنية بالإرهاب في ٦ أيار/مايو و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في إحاطات إعلامية عن أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عقب الهجمات التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومديريتها التنفيذية؛ ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان؛ واللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل. (النشرتان الصحفيتان SC/9323 و SC/9498)

وفي هذه الجلسات، أكد رؤساء اللجان أن التعاون العالمي يبقى حاسماً في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وأشاروا إلى أن اللجان الثلاث تعزز تعاونها الواحدة مع الأخرى.

وأشار رئيس "لجنة ١٥٤٠" إلى وضع آليات مؤسسية جديدة واعتماد تشريعات وتدابير إنفاذ جديدة من أجل كفالة عدم حيازة الجهات من غير الدول أسلحة الدمار الشامل، ولكنه شدّد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

وقال رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان إن هذه الهيئة تستعرض الأسماء المدرجة على قائمتها الموحدة للأفراد والكيانات الذين تستهدفهم الجزاءات، وكذلك النشر على الموقع الشبكي للجنة لموجز الأسباب التي تدعو إلى إدراج هذه الأسماء على القائمة. وقد أدخلت تحسينات على المعلومات القائمة المتصلة بالتعرف على هوية بعض الأفراد والكيانات.

وقال رئيس لجنة مكافحة الإرهاب إن هذه الهيئة تستمر في تحليل تقييمات التنفيذ الأولية (للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠٢)) لكل من الدول الأعضاء. وقد اعتمدت حتى الساعة نحو ١٨٨ تقييماً، مع توقع اعتماد التقييمات الخمسة المتبقية رسمياً في الشهور القادمة. (النشرة الصحفية SC/9498)

السلام والأمن

بمشاركة الأمين العام والأخضر الإبراهيمي، المستشار الخاص السابق، ورؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار المسؤولين الوطنيين في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مناقشة شدد خلالها المندوبون على أهمية الوساطة من أجل التسوية السلمية للتراعات. وأكد المجلس الذي أصدر البيان الرئاسي [S/PRST/2008/36](#) على الدور الحاسم للأمم المتحدة، لا سيما دور مجلس الأمن، في جهود الوساطة وشجع الأمين العام على النظر في كيفية تعزيز قدرات الوساطة للمنظمة. (النشرة الصحفية SC/9452)

وأكد المجلس، في الجلسة التي عقدها للنظر في ”تعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة“، تحت البند الوارد على جدول أعماله بشأن صون السلام والأمن الدوليين، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قلقه في ما يتعلق بزيادة النفقات العسكرية العالمية، وحث جميع الدول على تخصيص ما أمكن من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي البيان الرئاسي [S/PRST/2008/43](#) الذي سبق المناقشة، أقر المجلس بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابط ويعزز بعضها بعضاً. وشدد على أهمية وجود نظام فعال ومتعدد الأطراف لمواجهة التحديات والأخطار التي تواجه العالم على نحو أفضل. (النشرة الصحفية SC/9501)

المدنيون في النزاعات المسلحة

دعا جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إذ شدد خلال جلسة معقودة في ٢٧ أيار/مايو على أن حماية المدنيين تحتل الصدارة في أعمال المجلس، إلى تعيين فريق خبراء غير رسمي، ملحق بالمجلس، للتركيز على هذا الموضوع. وقدم أيضاً عرضاً موجزاً عن حالات الأزمات التي يكون المدنيون فيها عرضة للخطر.

واختتمت المناقشة التي أعقبت إحاطته واستغرقت يوماً كاملاً ببيان رئاسي (الوثيقة [S/PRST/2008/18](#)) أعرب فيه المجلس عن قلقه البالغ بسبب استمرار معاناة المدنيين جراء أعمال العنف التي تنوء بوطأتهما عليهم خلال النزاعات المسلحة. وأدان المجلس جميع انتهاكات

القانون الدولي التي تهدد غير المحاربين وأكد مجدداً على مسؤولية الدول وغيرها من أطراف النزاع عن حمايتهم. (النشرة الصحفية SC/9340)

المرأة والسلام والأمن

طالب المجلس ”جميع أطراف النزاعات المسلحة بالوقف الفوري والكامل لجميع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد المدنيين“ في ١٩ حزيران/يونيه إذ اتخذ بالإجماع القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي اختتم المناقشة الأولى من أصل مناقشتين حول هذا الموضوع في هذه السنة. وأعرب المجلس أيضاً عن قلقه البالغ لأن العنف والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال المحاصرين في مناطق الحرب، ما زالت ترتكب، رغم إدانته المتكررة، لا بل وقد أضحت، في بعض الحالات، ترتكب بشكل منظم وواسع النطاق، بحيث ”بلغ مستويات مريعة من القسوة“. (النشرة الصحفية SC/9364)

وبعد الاستماع إلى أكثر من ٥٠ متكلماً في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدان المجلس بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة ضد النساء والفتيات خلال النزاعات المسلحة وبعدها. وحث في البيان الرئاسي [S/PRST/2008/39](#) جميع الأطراف على الوقف الكامل والفوري لهذه الانتهاكات وأهاب بالدول الأعضاء أن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن ارتكاب جرائم من هذا النوع.

الأطفال والنزاعات المسلحة

في مسعى لتعزيز حماية الأطفال في المدى البعيد، شدد المجلس على الحاجة إلى اعتماد استراتيجية واسعة النطاق لمنع نشوب النزاعات تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، حسب ما ورد في أحد البيانين الرئاسيين اللذين أصدرهما المجلس بهذا الشأن هذه السنة (الوثيقة [S/PRST/2008/6](#))، وأعقب كل منهما مناقشة علنية مطولة. وخلال المناقشة الأولى، في ١٢ شباط/فبراير، أوجزت راديكاً كوماراسوامي، الممتلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، الشواغل الرئيسية، فأشارت إلى ورود ٥٨ طرفاً معتدياً في مرفق تقرير الأمين العام (الوثيقة [S/2007/757](#)). (النشرة الصحفية SC/9246)

وعقب المناقشة الثانية، في ١٧ تموز/يوليه، أعرب المجلس كذلك عن إدانته الشديدة وبنفس الدرجة لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، وقتلهم وتشويههم واختطافهم واغتصابهم وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي التي ترتكب ضدهم، وكذلك منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات من قبل الأطراف في النزاعات المسلحة (الوثيقة [S/PRST/2008/28](#)).

وقبل إصدار هذا البيان، استمع المجلس إلى حوالي ٦٠ متكلماً بمن فيهم الأمين العام الذي وصف حماية الأطفال في النزاعات المسلحة بأنها "اختبار لمصادقية" الأمم المتحدة ودولها الأعضاء؛ وهو نداء أخلاقي يجدر تقديمه على جميع الاعتبارات السياسية.

وشدد فام غيا خييم، رئيس المجلس، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، وقد عقد الجلسة، على أن بلده قد شهد أجيالاً عديدة من الأطفال الذين عانوا من ويلات الحرب. وتحدث بصفته الوطنية فقال إن فييت نام تولي أهمية فائقة لاستراتيجية وقائية تتميز بهدف مزدوج يقوم على منع نشوب النزاعات المسلحة بمعالجة أسبابها الجذرية، وعلى الحؤول دون تأثر الأطفال بالنزاعات المسلحة (النشرة الصحفية SC/9398).

بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات

شدد المجلس على الأهمية الحاسمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات من أجل وضع أسس التنمية والسلم المستدامين إثر ويلات الحروب، فأصدر في ٢٠ أيار/مايو بياناً رئاسياً يدعو الأمين العام إلى تقديم المشورة، في غضون ١٢ شهراً، إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن أفضل السبل لدعم الجهود الوطنية من أجل ضمان سلم دائم بصورة أسرع وأكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنسيق والنشر المدني والتمويل.

كما اعترف البيان الرئاسي (الوثيقة [S/PRST/2008/16](#)) الذي اختتمت به مناقشة استغرقت يوماً كاملاً، بأن مساعدة الدول على النهوض إثر النزاعات وبناء السلم المستدام يشكلان تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي. وشدد البيان على ضرورة ضمان توافر الأموال من أجل أنشطة النهوض وبناء السلام لتلبية الحاجات الفورية وإرساء أسس متينة لإعادة الإعمار والتنمية في المدى الأبعد. (النشرة الصحفية SC/9333)

وقال يوكيو تاكاسو (اليابان)، رئيس لجنة بناء السلام، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، إن السنة الثالثة المقبلة لهذه الهيئة الجديدة التابعة للأمم المتحدة المنشأة من أجل الحؤول دون وقوع البلدان مجدداً في النزاعات ستضعها بالفعل على المحك. وأشار إلى إنه يجب أن تعزز اللجنة، بحلول هذا التاريخ، إنجازاتها وأن تعتمد إلى تعبئة مواردها من أجل إحداث فرق حقيقي على أرض الواقع، مسلطاً الضوء على العمل الذي قامت به أصلاً في البلدان التي كانت حينها على جدول أعمالها، وهي بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. (النشرة الصحفية SC/9476).

إصلاح قطاع الأمن

اجتمع المجلس مرة في ١٢ أيار/مايو للنظر في إصلاح قطاع الأمن الوارد في البند المخصص للسلم والأمن على جدول أعماله، فأصدر بياناً رئاسياً (الوثيقة [S/PRST/2008/14](#)) يقر بأن إنشاء قطاع أمن فعال ومهني وخاضع للمساءلة عنصر ضروري لوضع أسس السلام والتنمية المستدامة. ومع أن هذه العملية ينبغي أن تكون مملوكة وطنياً، ومتجذرة في الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني، فإن الدعم القوي الدولي ومن جانب الأمم المتحدة يكتسب أهمية حاسمة أيضاً في تعزيز القدرات الوطنية.

وجاء البيان الرئاسي عقب جلسة سابقة عقدت حول هذا الموضوع أقر خلالها الأمين العام بأن ما ينقص هو إطار مشترك ونهج متسق على نطاق المنظومة على الرغم من الخبرة المتنوعة والغنية للأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن. وينبغي تعزيز القدرة على تقديم المشورة التقنية المتسقة والتنسيق الجيد والتميز بنوعيته الرفيعة خلال عمليات السلام وفي جهود حفظ السلام، وبناء السلام وتحقيق التنمية. وقال الأمين العام إن على المنظمة أن تقلل من تجزئة هذا النهج وأن تعزز طابعه الشامل. (النشرة الصحفية SC/9327)

أساليب العمل

عقد المجلس جلسة دعت إليها رئاسته البلجيكية في ٢٧ آب/أغسطس بشأن أساليب العمل للمرة الأولى خلال ١٤ عاماً. وافتتح الأمين العام بان كي مون المناقشة فقال إنه من الأهمية بمكان أن تتصدى هيئة المجلس المؤلفة من ١٥ دولة عضواً للمسائل المتعلقة بأساليب عملها نظراً للمسؤوليات المتزايدة التعقيد التي تواجهها والمجموعة المتعاظمة من التحديات الجديدة التي تعترض السلم والأمن الدوليين. وقال إن التزام أعضاء المجلس بالتفاعل مع عضوية الأمم المتحدة على نطاق أوسع من خلال قدر أكبر من الشفافية والانفتاح في صنع القرار والاشتمالية أمر حاسم الأهمية بالنسبة إلى الطريقة التي يؤدي بها المجلس عمله والطريقة التي يراه المجتمع الدولي يؤدي بها ذلك العمل. (النشرة الصحفية SC/9436)

التقرير السنوي

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع المجلس لاعتماد تقريره السنوي إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (المنشور كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، الوثيقة A/62/2). والتقرير السنوي مطلوب بموجب الفقرة ١٥ من المادة ١٥، الفقرة ١، والفقرة ٣ من المادة ٢٤، الفقرة ٣، من ميثاق الأمم المتحدة. (النشرة الصحفية SC/9489).

وثائق مجلس الأمن متاحة على الموقع الشبكي للمجلس: <http://www.un.org/Docs/sc/>

* * * * *



هذه الوثيقة الإعلامية صادرة عن وحدة استفسارات الجمهور، إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة. الهاتف: 212-963-4475؛ الفاكس: 212-963-0071. ليست وثيقة رسمية. للعلم فقط. استقيت المعلومات من النشرة الصحفية SC/9572، المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، البريد الإلكتروني: inquiries@un.org؛ الموقع الشبكي: <http://www.un.org/geninfo/faq>
